



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا





الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

الدكتور عبد القادر محمد سالك

كانون الأول/ديسمبر 2013

الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير هي آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة
وجهات نظر الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها.

ملخص

بينما يخوض المجتمع الدولي في جرد حصيلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة من جهة، وقياس الفجوة التي ينبغي تقليصها من جهة أخرى، خصوصا عبر الأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة، يتعين على شمال أفريقيا ليس فقط المشاركة في هذه الدينامية الدولية وإنما تحفيزها عبر المساهمة الفعالة في صياغة الرؤية الجديدة للعالم، التي تدرج في سياق الدينامية المنبثقة عن ريو+20، وعلى وجه الخصوص في إطار خطة التنمية لما بعد 2015.

لقد سلطت الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر ريو+20 والتي تحمل عنوان "المستقبل الذي نبتغيه" الضوء على مجموعة من الأولويات التي من شأنها إرشاد التفكير نحو تحقيق عالم أفضل. ونذكر من بين هذه الأولويات: (أ) التنمية الاقتصادية الشاملة؛ (ب) حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية؛ (ج) السلام والأمن. وقد بادرت الأمم المتحدة بعمليتين اثنتين لتجسيد هذه الدينامية. ويتعلق الأمر ب: صياغة أهداف التنمية المستدامة، وتنظيم المشاورات الوطنية والإقليمية لصياغة خطة التنمية لما بعد 2015. ورغم أن تنفيذ هاتين العمليتين يتم بالتوازي، إلا أنهما متكاملتان وتساهمان معا في تحقيق التنمية المستدامة في أفق 2035.

وبالتالي، تدرج هذه الدراسة في سيرورة صياغة أهداف التنمية المستدامة التي تتم بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شكل مشاورات إقليمية تشارك فيها كل من المناطق دون الإقليمية الأفريقية الخمسة. وتهدف هذه العملية إلى تمكين البلدان الأفريقية من المشاركة في صياغة أهداف التنمية المستدامة حيث سُدرج ضمنها أولوياتها الإنمائية للفترة 2015-2035.

وبدأت المنهجية المتبعة بإعداد حصيلة تنفيذ السياسات الإنمائية المستدامة في البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا لاستنباط الأولويات الإنمائية للسنوات المقبلة. وقد تم استعراض وتحليل المشاورات الوطنية القائمة حاليا في خمسة بلدان من المنطقة دون الإقليمية (موريتانيا، والمغرب، والسودان، والجزائر، ومصر)، في إطار تحديد خطة التنمية لما بعد 2015. ومكنت النتائج من حصر تعريف هذه الأولويات، إذ تمت صياغتها على شكل أهداف عامة تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن وثيقة ريو+20 والمدرجة في دفتر تحملات هذه الدراسة، من جهة، ثم غاية التكامل الإقليمي بوصفه عاملا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة. بعد ذلك، تم تفصيل الأهداف إلى غايات ومؤشرات.

ويركز التقرير، على صعيد المنطقة دون الإقليمية، على أهمية المواضيع التي لم تتطرق إليها الأهداف الإنمائية للألفية رغم دورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالحكمة ومحاربة الفساد، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والعمالة، والتفاوتات الإقليمية.

ويفضي التقرير إلى تحديد 4 أهداف عامة، و36 غاية و54 مؤشرا، ستتم مناقشتها طبقا لأولويات ومصفوفات البرمجة المحددة، بالاتفاق، على مستوى المناطق الأخرى. وقد تم عرض التقارير دون الإقليمية الخمسة، التي تعبر عن مساهمة منطقة أفريقيا في التقرير العام عن أهداف التنمية المستدامة بمناسبة حلقة العمل التشاورية الإقليمية لأفريقيا بشأن أهداف التنمية المستدامة المنعقدة في الفترة ما بين 31 تشرين الأول/أكتوبر و5 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بأديس أبابا.

فضلا عن ذلك، يسلط التقرير الضوء على وجود مخاطر من شأنها التأثير سلبا على تحقيق الأهداف. فيصوغ توصيات ترمي إلى تفادي فشل هذه العملية؛ ونذكر من بينها: أ) تقوية الأنظمة الوطنية لإنتاج وتحليل البيانات؛ ب) بناء القدرات لتسهيل امتلاك أهداف التنمية المستدامة والمقاربة المنهجية التي تنطوي عليها؛ ج) تنفيذ حملة التدريب والإعلام بشأن الاقتصاد الأخضر (المقاربة، والمبادئ، والأدوات ومكاسب التنمية المستدامة)؛ د) حشد الموارد المالية، بما فيها الداخلية؛ هـ) التنسيق بين الفاعلين.

الفهرس

i	ملخص
1	تمهيد
3	مقدمة
7	أولا - تحديد أولويات التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية
7	1.1. الأولويات الاقتصادية
7	1.1.1. تذكير بالسياق الاقتصادي
8	2.1.1. الإكراهات الرئيسية
8	1.2.1.1. اقتصاديات ضعيفة أمام التقلبات المناخية
8	2.2.1.1. اقتصاديات شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية
10	3.2.1.1. نمو اقتصادي لا يكفي لتوفير فرص الشغل اللازمة
13	2.1. الأولويات الاجتماعية
13	1.2.1. تذكير بالسياق الاجتماعي
13	2.2.1. الإكراهات الرئيسية
13	1.2.2.1. معدل بطالة مقلق، خصوصا في صفوف الشباب
14	2.2.2.1. خطر انعدام الأمن الغذائي
15	3.2.2.1. تفاوتات إقليمية وجنسانية ملحوظة
16	3.1. الأولويات البيئية
16	1.3.1. تذكير بالسياق البيئي
17	2.3.1. الإكراهات الرئيسية
17	1.2.3.1. موارد طبيعية في تدهور مستمر
18	2.2.3.1. انعدام الأمن الطاقوي واستغلال غير كاف لإمكانات الطاقات المتجددة
19	3.2.3.1. تغير المناخ خارج عن السيطرة
21	4.1. الأولويات التقاطعية
21	1.4.1. الإدماج المتوازن لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة
22	2.4.1. تشجيع الاقتصاد الأخضر
22	3.4.1. حشد الموارد المالية
24	4.4.1. الحكامة الجيدة
25	5.4.1. التكامل الإقليمي
27	ثانيا - تحليل ومواءمة الأولويات حسب المجالات وحسب المواضيع
28	1.2. موجز الأولويات حسب المجالات وحسب المواضيع
29	2.2. الأولويات المواضيعية والقطاعية المحددة في إطار المشاورات الوطنية لما بعد 2015
34	3.2. مواءمة المجالات والمواضيع
34	1.3.2. الهدف 1: تقليص الفقر، والتمهيش والإقصاء الاجتماعي تجاه الفئات الهشة
34	1.1.3.2. القضاء على الفقر
34	2.1.3.2. ضمان المساواة بين الجنسين
35	3.1.3.2. إتاحة التعليم والتدريب المهني
35	4.1.3.2. تحقيق الأمن الغذائي والتنوع الغذائي
35	2.3.2. الهدف 2: ضمان الحصول على الخدمات الأساسية للجميع
35	1.2.3.2. توفير الخدمات الصحية والعلاج بجودة عالية للجميع

36	2.2.3.2. ضمان الحصول على الماء والصرف الصحي للجميع
36	3.3.2. الهدف 3 : تحقيق تحويل هيكلي للاقتصاديات وبلوغ النمو الأخضر والشامل
36	1.3.3.2. توفير الظروف الملائمة لتحقيق نمو أخضر
37	2.3.3.2. المساهمة في تحقيق نمو شامل
38	3.3.3.2. اعتماد طاقة مستدامة
38	4.3.3.2. تحقيق حماية مستدامة للبيئة
39	4.3.2. الهدف 4 – ترسيخ السلام المستدام على أساس شفاف
39	1.4.3.2. ضمان السلام والأمن
39	2.4.3.2. تحقيق حكامه جيدة مستدامة
41	ثالثا – أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة
41	1.3. ملخص حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية
41	1.1.3. المزايا
41	2.1.3. مواطن النقص
42	2.3. اقتراح مصفوفة برمجة خاصة بأهداف التنمية المستدامة
47	رابعا – خلاصات وتوصيات من أجل امتلاك وتفعيل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية
51	خامسا – قائمة المراجع

تمهيد

اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20، حزيران/يونيه 2012) وثيقة نهائية تحمل عنوان "المستقبل الذي نبتغيه" والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها عدد 288/66.

ويمثل تحديد أهداف التنمية المستدامة الدقيقة والموجزة، التي تحترم مبادئ ريو وتساهم في الإدماج المتوازن لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، أحد الالتزامات البارزة المنبثقة عن مؤتمر ريو+20. وأكد المؤتمر أهمية تحديد مجموعة مركزة من أهداف التنمية المستدامة تستند إلى الالتزامات التي تم التعبير عنها بمناسبة المؤتمرات الكبرى المخصصة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات ذات الصلة بسياق البلدان، ومواردها وأولياتها. وينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة ومندمجة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015.

وحدث الاجتماع السنوي السادس المشترك لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء البلدان الأفريقية للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (أذار/مارس 2013)، كلا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية على التأكيد من أن تعكس أهداف التنمية المستدامة أولويات أفريقيا وتعبّر عن الموقف المشترك للقارة على شكل أهداف وغايات ومؤشرات ملموسة. وشدد الاجتماع أيضا على ضرورة ضمان توافق عمليتي ما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة.

وبناء عليه، أشرفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركائها، على العملية الأفريقية للمشاورات بشأن أهداف التنمية المستدامة، أخذا بعين الاعتبار نتائج الاقتراحات الحالية، المرتبطة بتحديد خطة التنمية لما بعد 2015. وأسفرت هذه العملية عن إعداد خمسة تقارير إقليمية وتقرير قاري تم تقديمها ومناقشتها بمناسبة الاجتماع الإقليمي الأفريقي للمشاورات بشأن أهداف التنمية المستدامة (أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر).

ويتضمن هذا الإصدار نتائج الاجتماع الإقليمي التشاوري ويحدد الأولويات الرئيسية وأهداف التنمية المستدامة لشمال أفريقيا للفترة 2015-2035. وتم التعبير عن الأولويات المحددة انطلاقا من تحليل التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية الرئيسية للمنطقة في صيغة 4 أهداف عامة، و36 غاية و54 مؤشرا. وتراعي هذه الأهداف المحددة نتائج المشاورات الوطنية التي أنجزتها بعض البلدان في إطار خطة التنمية لما بعد 2015، وتسعى على وجه الخصوص إلى:

- تقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة؛
- تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد وتحفيز النمو الأخضر والشامل؛
- ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛
- إرساء السلام المستدام على أساس شفاف.

ويركز هذا الإصدار أيضا على بعض المواضيع الرئيسية التي أغفلتها الأهداف الإنمائية للألفية رغم كونها حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر خصوصا بالحكامة، ومحاربة الفساد، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والعمالة، وتقليص الفوارق الإقليمية.

وأخيراً، يُبرز هذا الإصدار وجود مخاطر من شأنها الإضرار بتنفيذ الأهداف، وبالتالي يقترح تقوية الأنظمة الوطنية لإنتاج وتحليل البيانات؛ وبناء القدرات من أجل امتلاك جيد لأهداف التنمية المستدامة وللمقاربة المنهجية التي تنطوي عليها؛ وتنفيذ حملة التدريب والإعلام بشأن الاقتصاد الأخضر (المقاربة، والمبادئ، والأدوات ومكاسب التنمية المستدامة)؛ وحشد الموارد المالية، بما فيها آليات حشد الموارد الداخلية؛ والتنسيق اللازم بين الفاعلين.

ويمثل هذا الإصدار مساهمة في اللجنة رفيعة المستوى المعنية بموقف أفريقيا المشترك فيما يخص خطة التنمية لما بعد 2015 التي سُعرض على قمة الاتحاد الأفريقي التي ستعقد شهر كانون الثاني/يناير 2014.

كريمة بونمرّة بن سلطان
مديرة المكتب

مقدمة

حمل إعلان الألفية المنبثق عن المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة بنيويورك شهر أيلول/سبتمبر 2000 ميلاد الأهداف الإنمائية للألفية. وترافق هذه الأهداف، وعددها ثمانية، غايات يتعين على البلدان تحقيقها بحلول 2015. وقد تم تحديد بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لُستخدم في قياس التقدم المحرز. وبمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد شهر أيلول/سبتمبر 2002 بجوهانسبورغ، أعاد قادة العالم التأكيد على التزامهم تجاه إعلان الألفية واعتمدوا مخطط تنفيذ يحث البلدان على مراعاة عنصر التنمية المستدامة في اتخاذ القرارات، لاسيما عبر اعتماد التدابير الرامية إلى تشجيع تدخيل التكاليف البيئية واستخدام الآليات الاقتصادية كوسيلة لإدراج البيئة ضمن السياسات العمومية وفي عمليات تخطيط الميزانية.

وقد كان المؤتمر العالمي المنعقد بنيويورك سنة 2005 مناسبة للوقوف على الإنجازات المحرزة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بعد انقضاء ثلث المهلة (2000-2015). وبهذه المناسبة، أشار المجتمع الدولي إلى وجود تفاوتات كبيرة في الإنجازات المحرزة، وذلك رغم بعض الخطى المتقدمة الملحوظة في بعض الدول. فإذا كانت آسيا تسير في الطريق الصحيح، خصوصا بفضل النمو المطرد في بعض البلدان، مثل الصين والهند، فإن أغلبية بلدان أفريقيا، لاسيما منطقة جنوب الصحراء، تعاني من نمو غير كاف لبلوغ الأهداف بحلول 2015. وفي أيلول/سبتمبر 2008، انعقد اجتماع رفيع المستوى بنيويورك، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة، بهدف استعراض على وجه الاستعجال في منتصف المهلة نحو 2015، التقدم المحرز والصعوبات القائمة التي تعيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحث في هذا الاجتماع على بذل الجهود لتسريع وتيرة بلوغ هذه الأهداف. وبالنظر لبطء هذه الوتيرة، ترتب عنها نتائج غير مقنعة في بعض البلدان، مما جعل المنظمين متخوفين من عدم تمكن أي بلد أفريقي من بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في غياب اتخاذ تدابير حاسمة لتسريع الوتيرة. وأسفر هذا اللقاء عن اعتماد عدد من الالتزامات والشراكات بين بلدان الشمال والبلدان النامية ترمي إلى تسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبمناسبة تقييم جديد للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار قمة 2010، أطلق المجتمع الدولي مجددا صافرة الإنذار عبر تسليط الضوء على ضرورة أن تعمل البلدان على إعداد مقاربات شاملة ومندمجة، مبنية على العلاقات بين الركائز الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، اعتمد هذا الاجتماع مخطط العمل العالمي لبلوغ الأهداف الثمانية في أجل استحقاقها 2015. كما عبر المجتمع الدولي عن إدراكه أنه رغم زيادة الدعم المقدم لأفريقيا في السنوات الأخيرة، فهو لم يرق إلى المستوى المعبر عنه في الالتزامات. وبهذه المناسبة دعت القمة بلدان الشمال إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا.

ويخلص التقرير الأخير المتعلق بالتقدم المحرز في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شباط/فبراير 2013) إلى أنه، مع اقتراب أجل الاستحقاق 2015، تدعو الضرورة إلى بذل جهود جبارة لتسريع

وتيرة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومرة أخرى، تم الوقوف على درجات متفاوتة جدا من الإنجازات، حسب المناطق، والبلدان، والأهداف، والمؤشرات، والغايات؛ علما أن العديد من البلدان متأخرة كثيرا في تحقيق جميع الأهداف. وما تزال المسائل المتعلقة بجودة الخدمات المقدمة، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، وتفاوت الوصول إلى هذه الخدمات، وضعف تنوع الاقتصاد واندماجه الضئيل في السوق الدولية، والبطالة، خاصة في صفوف الشباب، تُرد ضمن الأولويات التي ينبغي بذل جهود خاصة بصدها.

وفي هذا الإطار حققت بلدان شمال أفريقيا إنجازات ملموسة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا في مجال الصحة، والحصول على الماء الشروب، ومحاربة الفقر. ويُرجَّح أن تحقق بعض البلدان، مثل الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس، جزءا كبيرا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. غير أن هذه الإنجازات تخفي بعض الفوارق الإقليمية الملحوظة؛ فمثلا تتجاوز نسبة الفقر 40% في السودان وموريتانيا، في حين أنها أقل من 5% في الجزائر وليبيا¹. وعلى مستوى المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا بأكملها، يُرجَّح بأن إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية الأصعب تحقيقا هو التشغيل. إذ تمثل البطالة، التي تشهد ارتفاعا هيكليا خصوصا لدى الشباب والنساء، أحد التحديات الرئيسية أمام مستقبل المنطقة دون الإقليمية. ولا تملك شمال أفريقيا هياكل اقتصادية متنوعة بما فيه الكفاية للرفع من القيمة المضافة المنتجة على المستوى الوطني لتوفر آفاقا أوسع للتشغيل.

وتمثلت أهداف مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة في ضمان تجديد الالتزام السياسي تجاه التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والصعوبات القائمة أمام تنفيذ أجندة القرن 21 (ريو، 92) ومخطط عمل جوهانسبورغ لسنة 2002، وتعريف التحديات الناشئة. وأسفرت أشغال المؤتمر عن اعتماد إعلان يحمل عنوان "المستقبل الذي نبتغيه"²، والذي يمثل خارطة الطريق نحو مراعاة تحديات التنمية المستدامة بشكل أفضل. وقد تم التطرق إلى موضوعين أساسيين وهما: أ) الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ ب) والإطار المؤسسي لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. وبهذه المناسبة، ينبغي على البلدان العمل معا على إيجاد الحلول للصعوبات القائمة أمام بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اعترفت الدول أنه تم بالفعل تحقيق إنجازات هامة، خصوصا فيما يتصل بتقليص الفقر على المستوى العالمي، والحصول على مياه الشرب، وتوعية الرأي العام برهان البيئة. وفي المقابل، كان هذا اللقاء مناسبة لشد الانتباه إلى أن الفوارق الكبيرة التي تم الوقوف عندها سابقا، على المستوى العالمي، أصبحت تثير قلقا أكبر بالنظر لكون 1,4³ مليار شخص يعانون لحد الآن من الفقر المدقع وأكثر من 15% من سكان العالم يعانون من نقص التغذية. وقد تم أيضا تسليط الضوء على مكامن النقص في تنفيذ سياسات التعاون والشراكة.

ومن بين الاتفاقات الهامة المنبثقة عن مؤتمر ريو+20 نذكر الحاجة إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة المستهدفة والمضبوطة، أخذا بعين الاعتبار أولويات كل بلد، وخصوصياته وقدراته. وتسعى أهداف التنمية المستدامة لتكون أهدافا عالمية، قابلة للتطبيق في جميع البلدان، ومكملة للأهداف الإنمائية للألفية،

¹ تحليل تأثير توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) على شمال أفريقيا، مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا-2012.

² الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20، حزيران/يونيه 2012.

³ مذكرة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حزيران/يونيه 2012.

وينبغي أن تكون متناسقة وتتخرط في خطة التنمية لما بعد 2015. ويتعين أن تراعي صياغة أهداف التنمية المستدامة كلا من نقط ضعف ونقط قوة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عبر إدماج العلاقات الموجودة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ولتنفيذ هذا الالتزام المتعلق بصياغة أهداف التنمية المستدامة، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والستين، إنشاء فريق العمل مفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتنتمي أربعة بلدان من المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا لفريق العمل المذكور، وهي الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس. وشرع فريق العمل في مهامه منذ آذار/مارس 2013، ويُرتقب أن يحيل اقتراحاته على الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة سنة 2013.

وفي هذا الإطار، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية مشاورات إقليمية لتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة في العملية الدولية الرامية إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة. وستراعي هذه العملية أولويات التنمية في كل منطقة دون إقليمية. وستتم صياغة خمسة تقارير دون إقليمية عبر التنسيق مع المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية. وسيسفر توليفها عن إعداد التقرير الإقليمي الذي سيفترح أهداف التنمية المستدامة الخاصة بأفريقيا.

واستند إنجاز هذه الدراسة إلى تحليل واسع للوثائق الوطنية ودون الإقليمية المتوفرة. وتكلفت المؤسسات دون الإقليمية بإتاحة أكبر قدر من الوثائق، خصوصا منها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (مكتب شمال أفريقيا)، واتحاد المغرب العربي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأفريقي للتنمية.

ويمثل التقرير مساهمة منطقة شمال أفريقيا في هذه العملية. وسيتم تصنيفه، حسب إرشادات دفتر التحملات، إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول** – تحديد أولويات التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية
- **الفصل الثاني** – تحليل وتنسيق الأولويات حسب المجالات و المواضيع
- **الفصل الثالث** – أهداف، وغايات، ومؤشرات التنمية المستدامة
- **الفصل الرابع** – الخلاصات والتوصيات من أجل امتلاك وتفعيل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية

أولا - تحديد أولويات التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية

تولي أغلبية بلدان المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا اهتماما خاصا بمراعاة أهداف ومبادئ التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها التنموية. وقد تجسد هذا التوجه في التزامات دولية (التوقيع والمصادقة على البروتوكولات والاتفاقيات ذات الصلة بالتنمية المستدامة)، وإصلاحات مؤسسية (إحداث وزارات ووكالات مخصصة)، وتقنينية (تكيف المنظومة القانونية مع المتطلبات البيئية)، وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المستهدفة. ونجد تفاوتات ملحوظة في التقدم المحرز تتبع من الإكراهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها كل بلد، من جهة، ومن درجة امتلاك الرهانات من لدن جميع الفاعلين، ومن الإرادة السياسية، من جهة أخرى.

وقد تم تحديد أولويات التنمية المستدامة انطلاقا من تحليل الرهانات التي تحيط بهذا المجال على مستوى كل بلد من المنطقة دون الإقليمية. وأخذ هذا التحليل بعين الاعتبار التقدم المحرز في كل بلد منذ انعقاد مؤتمر ريو، إلى جانب الإكراهات والصعوبات القائمة.

وتم تسليط الضوء على الأولويات حسب كل ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، التي يتم بناء عليها صياغة السياسات والبرامج المنفذة. وتم تحديدها أيضا أخذا بعين الاعتبار بعض الرهانات الجديدة التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية اليوم. ونقترح وصفا موجزا للسياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل دعم التحليل.

1.1 الأولويات الاقتصادية

1.1.1 تذكير بالسياق الاقتصادي

الإطار 1 – تذكير بالسياق الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية

تستفيد الدينامية الاقتصادية دون الإقليمية الحالية من دعم عدد من القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والمعادن، والمحروقات، والسياحة. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي 5% في المتوسط طيلة الفترة ما بين 2000 و2012، رغم انخفاض ملحوظ ونمو شبه منعدم (0,5%) سنة 2011، وتحسن طفيف سنة 2012 (2,3%). وشهدت معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية عجزا كبيرا في ميزانيتها العامة، صاحبه عجز تجاري مرتبط بانخفاض الإنتاج وتقلص صادرات السلع والخدمات، بالتزامن مع انخفاض ملموس في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبعد أن تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2011 (حوالي 42%)، انتعشت سنة 2012 بفضل تمويل بعض المشاريع الهيكلية الكبرى التي توقفت سابقا بسبب الوضع السياسي السائد، خصوصا في مصر وليبيا. إضافة إلى ذلك، تستمر بين البلدان فوارق صارخة من حيث الأداء الاقتصادي، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والانفتاح. ويؤثر تأخر بعض البلدان -مثل موريتانيا والسودان- في تطوير البنيات الأساسية على التنمية المستدامة ليس فقط في هذه البلدان وإنما في المنطقة بأكملها. ويوضح الجدول 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية.

2.1.1. الإكراهات الرئيسية

تعمل السياسات والاستراتيجيات التنموية المنفذة على مستوى المنطقة دون الإقليمية على تشجيع النمو الاقتصادي والحكامة الجيدة. وتتمحور هذه الأهداف حول تامين عدد من المزايا الرئيسية التي تزخر بها المنطقة دون الإقليمية، مثل: التنوع الكبير في الموارد الطبيعية، ووجود بنية أساسية مادية متينة، والفضاءات الجغرافية والثقافية المنسجمة، والموارد البشرية الهائلة. ويُفصي تحليل تنفيذ هذه السياسات إلى بعض الملاحظات الأساسية عن معيقات السياسات الاقتصادية. ويأتي فيما يلي تحليل هذه الإكراهات بهدف تحديد أولويات التدابير المستقبلية.

1.2.1.1. اقتصاديات ضعيفة أمام التقلبات المناخية

تتسبب التقلبات المناخية في تدهور مستمر للغطاء النباتي، وبالتالي إضعاف إنتاجية التربة، مما يجعل اقتصاديات البلدان معتمدة إلى حد كبير على موارد طبيعية شديدة الهشاشة. وتساهم مختلف هذه العوامل في تدهور القطاع الزراعي، مما يترتب عنه انعدام الأمن الغذائي، وترسخ الهشاشة وتبعية بلدان المنطقة للسوق الدولية للمنتجات الأساسية. ومع ذلك، يحتل قطاع الزراعة مكانة مهمة في اقتصاديات مختلف بلدان المنطقة (30% من الناتج المحلي الإجمالي في السودان، و10% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في باقي البلدان باستثناء ليبيا وموريتانيا، حيث يمثل أقل من 4%). إضافة إلى ذلك، ترتبط التنمية الزراعية ارتباطا وثيقا بتدبير الموارد المائية (يخصص أكثر من 80% من هذا المورد للزراعة في مختلف البلدان) وبالاختيارات التي تتضمنها السياسات العمومية في هذا المجال. من جهة أخرى، نلاحظ تبعية شديدة لبلدان المنطقة دون الإقليمية تجاه الواردات العالمية، التي تقدر في المتوسط بـ59% بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية (بالنسبة لسنة 2012، انظر الجدول 1)، مما قد يؤدي إلى انعدام كارثي للأمن الغذائي (نفاذ المخزونات، عدم التحكم في الأسعار الدولية، وغيرها).

وتشهد شمال أفريقيا معدل عجز مائي يتصنف من بين الأعلى عالميا (توافر المياه أقل من 1.000 متر مكعب في السنة)، والتصحر الذي تعاني منه حوالي 85% من الأراضي التي تتضرر أكثر فأكثر من التعرية والملوحة، والزراعة التي تعتمد في معظمها على الأمطار وتتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، إضافة إلى تزايد التركيز الديمغرافي والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. وحسب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تُعد شمال أفريقيا ثاني منطقة الأكثر تضررا من المخاطر المناخية في العالم. وتواجه بعض المدن، خصوصا الساحلية منها، خطر الكوارث الطبيعية، لاسيما تونس العاصمة، والدار البيضاء، والقاهرة، ونواكشوط.

ويتعين الشروع في الإصلاحات السياسية والاستثمارات الهائلة لتمكين المنطقة دون الإقليمية من التكيف مع تغير المناخ ومن زيادة مقاومة الأوساط الطبيعية والمنظومات البيئية تجاه الكوارث الطبيعية.

2.2.1.1. اقتصاديات شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية

تعتمد اقتصاديات بلدان المنطقة دون الإقليمية في أغلبيتها على استغلال الموارد الطبيعية، علما أنها اقتصاديات ضعيفة التنوع. ويمكن أن نأخذ مثلا عن ذلك كلا من الجزائر وموريتانيا. ففي الجزائر،

يمثل قطاع المحروقات 98% من الحجم الإجمالي للصادرات⁴ و70% من إيرادات الميزانية، أي 71,4 مليار دولار أمريكي. وما بين 2011 و2012، حققت هذه البلاد مستوى ضعيفا جدا من الصادرات غير النفطية، بما قيمته 500 مليون دولار أمريكي. ويبين تقرير البنك المركزي الجزائري (2012) ضعف التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني، المعتمد أساسا على الواردات، خصوصا منها السلع، التي شهدت ارتفاعا بنسبة 3,5%، أي 23,9 مليار دولار في الفترة ما بين 2011 و2012. أما عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فنتائجها ليست أحسن حالا إذ انخفضت بمقدار 42%، لتتضاءل من 2,57 مليار دولار سنة 2011 إلى 1,48 مليار دولار سنة 2012. وبالنسبة لموريتانيا، تتركز الصادرات بالأساس على عدد محدود جدا من المنتجات (المعادن، والأسماك، والماشية الحية -نسبة ضئيلة، والمحروقات) مما يزيد من درجة هشاشة الاقتصاد. وبلغت الأنشطة الأولية والاستخراجية سنة 2012 حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي. أما تنوع التجارة مع دول الجوار فليس مطورا بما فيه الكفاية: لا ترتبط موريتانيا بما فيه الكفاية تجاريا مع أفريقيا جنوب الصحراء (مثل السنغال) أو مع البلدان العربية (مثل مصر). وقد ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2011 و2012 لينتقل من 60 مليون إلى أكثر من 80 مليون دولار أمريكي؛ ورغم أن هذا الحجم لا يستهان به نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ضئيل جدا مقارنة مع ما حققته البلاد سنة 2005 بما قدره 814 مليون دولار أمريكي.

وتعاني شمال أفريقيا من تبعية شديدة تجاه صادرات المواد الأولية؛ مما يجعلها غير قادرة على توفير فرص الشغل المستدامة. ورغم أن التنمية الصناعية هي القطاع الأكثر حيوية في أفريقيا، إلا أنها محدودة وتعاني خصوصا من آثار الظرفية الاقتصادية العالمية العصبية. فمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة دون الإقليمية، التي تقدر بحوالي 13%⁵، لم تشهد إلا تطورا طفيفا في السنوات العشرين الماضية. ويخفي هذا الرقم بعض التفاوتات بين البلدان؛ فموريتانيا والسودان وليبيا والجزائر تسجل نسبا ما بين 6 و8%، في حين أن المغرب ومصر وتونس تسجل في المتوسط حوالي 17%⁶. ويتعين أن تبذل البلدان جهودا جبارة من أجل تنويع أجهزتها الإنتاجية وإنشاء صناعات تحويلية للمواد الأولية. وبهذا الصدد، تتمتع بلدان المنطقة دون الإقليمية بإمكانات حقيقية، بالنظر للكميات الهائلة من المواد الأولية التي تزرع بها وفرص التصنيع وإنتاج القيمة المضافة انطلاقا من هذه الموارد الطبيعية. ويمثل تطوير الطاقات المتجددة، بفضل السياسات الطموحة مثل تلك التي اعتمدها كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر (وموريتانيا مؤخرا)، مثالا على تهمين الإمكانات الهائلة لهذه المنطقة. ويمكن أن تكون الإمكانات الزراعية للسودان والإمكانات المعدنية لموريتانيا مصدرا لإنشاء سلاسل القيمة المهمة.

ولتوفير الظروف الملائمة للنمو الشامل، ينبغي على بلدان المنطقة دون الإقليمية أن تتجه نحو الاقتصاد التحويلي الذي يبني على الشعب ذات إمكانات واعدة بتحقيق النمو وتوفير فرص الشغل الكريمة، وأيضا تحقيق التنويع المستهدف للاقتصاد من أجل الاستجابة للاحتياجات الحالية والمستقبلية، بالاعتماد خصوصا على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الجديدة في تحديث أنظمة الإنتاج.

⁴بالنسبة لسنة 2011.

⁵ التكامل الإقليمي وتنمية التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا: ما هي إمكانات التجارة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2013.

⁶ التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، 2013، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وأخيراً، ينبغي تسريع وتيرة تنويع الصادرات (التي شهدت انتعاشاً ملحوظاً سنة 2012) والعمل على تحفيز الاستثمارات عبر توفير المناخ الملائم للأعمال، خصوصاً لفائدة القطاع الخاص. وحالياً، يبلغ معدل الاستثمار في المنطقة دون الإقليمية حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تحقّقه بعض البلدان الناشئة، خصوصاً في جنوب شرق آسيا، حيث تتجاوز 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

3.2.1.1 نمو اقتصادي غير كافي لتوفير فرص الشغل اللازمة

ما يزال حجم النمو الاقتصادي في هذه المنطقة دون الإقليمية غير كاف لتوفير فرص الشغل اللازمة. فبعد ارتفاع سريع في الفترة ما بين 1960 و1980، شهد كل من النمو والتشغيل ركوداً في أغلب بلدان شمال أفريقيا. وما بين 1980 و2012، لم يتجاوز معدل النمو المتوسط لكل فرد 0,5% في السنة. وحسب التوقعات، قد يصل النمو سنة 2013 في المتوسط إلى حوالي 4,2%، ليتحسن إلى 4,6% سنة 2014، تبعاً لعودة المناخ السياسي إلى طبيعته واستعادة النشاط الاقتصادي لحيويته⁷. ويُتوقع أن ينتعش الاقتصاد الليبي، الذي عانى من تقلبات شديدة، ليعود إلى مستوياته قبل الأزمة. أما السودان، وموريتانيا والجزائر، فستحظى بمحاصيل زراعية أفضل.

ويتأثر النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل بالنتائج الضعيفة للإنتاج الوطني، خصوصاً فيما يتصل بإنتاج القيمة المضافة، وأيضاً بسبب ضعف أو حتى غياب استراتيجيات إعادة توزيع الثروات (خصوصاً تلك الناتجة عن الموارد الطبيعية). وبالنظر للملاحظات المدونة، أصبحت حكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية ملزمة اليوم بإصلاح سياساتها الاقتصادية بهدف تشجيع نمو أكثر شمولاً وتوفيراً لفرص الشغل وأكثر إنشاء للإيرادات، والذي سيسمح للمنطقة بأكملها بتحقيق الاستقرار السياسي المستدام.

ويشكل ارتفاع معدل بطالة الشباب مصدر قلق مستمر في المنطقة دون الإقليمية. ولتقليل هذا المعدل لدى جميع الفئات العمرية، ينبغي الشروع في إصلاحات هيكلية لسوق الشغل، عبر التركيز على سياسة طموحة لإنشاء فرص الشغل لفائدة الشباب والنساء، واستعادة الثقة في السوق، وتحقيق النمو الشامل، وإعادة تكوين احتياطات العملة الأجنبية والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

⁷ آفاق الاقتصاد العالمي. صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2013.

الجدول 1 - عرض المعلومات الاقتصادية الرئيسية (مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2013)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (%)		النضج %		احتياجات العملة (مليار دولار أمريكي) - أشهر الاستيراد		غير مصنف	انفتاح ضعيف على المستثمرين الأجانب	78	نقل الملكية	40	3	الإحصاءات لفائدة المنتجات الأساسية - 2012 (%) من الناتج المحلي الإجمالي	التبعية تجاه الموارد الطبيعية	الإصلاحات/الإصلاحات
	2012	2013	2012	2013	2012	2013									
الجزائر	2,5	4	8,9	8	190	39	4	152	150	نقل الملكية/أداء الضرائب/الربط بالكهرباء	30	1,1	النفط والغاز (72%) من إيرادات الميزانية)	التبعية (الزراعة- الصناعة الغذائية، الصناعة والسياحة، والبناء والأشغال العمومية النمو الشامل	
مصر	2	3	8	7,5	15	3	11	109	110	رخصة البناء/ تنفيذ العقود	52	10	تبعية متوسطة (الغاز، الزراعة، السياحة)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة/تحسين مناخ الاستثمار إعادة تأهيل العملة الوطنية إعاش النمو	
ليبيا	106	7,5	8	5	غير محدد	منعدم	غير مصنف	انفتاح ضعيف على المستثمرين الأجانب	78	نقل الملكية	40	3	تبعية قوية للغاز والنقط (70%) من الناتج المحلي الإجمالي)	توزيع الاقتصاد (الزراعة، الصناعة ...) تعزيز البنية الأساسية والقطاع الخاص تحديث وتوسيع الخدمات الأساسية النمو الشامل	
المغرب	2,4	4,3	2,1	2,6	12	3,5	6	97	93	نقل الملكية	40	3	تبعية متوسطة (الخدمات، الزراعة، السياحة)	تحديث وتوسيع الخدمات الأساسية النمو الشامل	
موريتانيا	4,2	5,3	2,1	6	0,6	3,6	6,1	167	164	الضرائب/ القروض/ إنشاء المقاولات/ انعدام الملاحة	90	4,6	تبعية قوية تجاه المعادن (الحديد، النحاس، والذهب) - 27% من الناتج المحلي الإجمالي و 52% من إيرادات الميزانية	الاستثمارات الأجنبية المباشرة/تحسين مناخ الاستثمار النمو الشامل	

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

تنويع الاقتصاد تحديث القطاع الزراعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقلص التفاوتات الإقليمية النمو الشامل	تعبئة متوسطة (التجارة، تربية الماشية)	---	60	الحصول على القرود/ حماية المستثمرين/ منح ترخيص البناء	140	143	5	----	---	15	20	1,8	2	السودان
انتعاش النمو الشامل التحكم في التضخم تشجيع الاستثمار	تعبئة ضعيفة (الخدمات، الزراعة، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والإتصال)	5	64	مناخ جيد للاستثمار	45	50	4,8	3,5	0,25	5,6	4,4	4,5	3,6	تونس

2.1. الأولويات الاجتماعية

1.2.1. تذكير بالسياق الاجتماعي

الإطار 2 – تذكير بالسياق الاجتماعي دون الإقليمي

بلغ معدل البطالة في المتوسط حوالي 12% في العقدين الأخيرين، وهي عتبة نادرة ما يشهدها العالم. وبلغ هذا المعدل سنة 2012 في مصر والمغرب والسودان وتونس ما بين 10 و20%، في حين كان يُقارب 32% في موريتانيا. من جهة أخرى، توجد تفاوتات ملحوظة بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين المناطق الجغرافية في البلد نفسه (الأقاليم، والوسط الريفي مقابل الوسط الحضري،...). وتشارك جميع البلدان في وجود هذه التفاوتات بين الأقاليم، وتشارك أيضا في وجود التفاوتات في التنمية بين الوسط الريفي والحضري، وفوارق النوع الجنساني. ويُرتقب أن تستمر هذه الوتيرة في الارتفاع سنة 2013 رغم توقعات انتعاش النمو في المنطقة دون الإقليمية. ويتأثر معدل البطالة المرتفع على وجه الخصوص من بطالة الشباب المرتفعة. إذ 90% من العاطلين عن العمل يبلغون من العمر ما بين 15 و29 سنة، وتم تقدير معدل بطالة هذه الفئة العمرية في 28% سنة 2012. وعلى سبيل المقارنة، بلغ معدل البطالة العالمي لدى الشباب من نفس الفئة العمرية 13% سنة 2012. وأخيرا، يعاني من هذه البطالة خصوصا فئة الشباب حاملي الشهادات. ويشير التقرير الأخير لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأمن الغذائي في العالم (منظمة الأغذية والزراعة، 2012) إلى أن شمال أفريقيا تضم حوالي 4 ملايين شخص يعانون من سوء التغذية، أي 2,7% من مجموع السكان. ويبدو بأن هذا العدد لم يتغير منذ 2007، على عكس أفريقيا جنوب الصحراء التي انتقل عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية فيها من 216 إلى 234 مليون شخص، أي ما يمثل 26,8% من سكان هذه المنطقة. أما في البلدان المتقدمة، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من 1,3% سنة 2007 إلى 1,4% سنة 2012. ويلاحظ تقرير منظمة الأغذية والزراعة ارتفاع السمنة في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية، بنسب تتراوح بين 10 و20% في المغرب وموريتانيا والسودان والجزائر، وبين 20 و30% في تونس، وأكثر من 30% في مصر وليبيا. ويوضح الجدول 2 المؤشرات الاجتماعية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية.

2.2.1. الإكراهات الرئيسية

تحاول حكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية جاهدة اليوم الاستجابة لتطلعات شعوبها، التي عبرت عنها بحماس سنة 2011 في خضم الربيع العربي، وذلك رغم ما يكتنف السياق الاقتصادي العالمي من صعوبات. وتتعلق هذه التطلعات بتحسين المسار الديمقراطي، وتقليص الفوارق وتخفيض البطالة، خصوصا في صفوف الشباب. ولمواجهة هذه الرهانات، يمكن اليوم تحديد أولويات اجتماعية رئيسية لتهدئة التوتر الاجتماعي وتحسين ظروف عيش سكان هذه المنطقة دون الإقليمية في إطار التنمية المستدامة.

ويفضي تحليل السياسات الاجتماعية المنفذة إلى صياغة الملاحظات التالية:

1.2.2.1. معدل بطالة مقلق، خصوصا في صفوف الشباب

يمثل معدل البطالة المرتفع أحد العراقيل الكبرى أمام تنمية شمال أفريقيا. ويعاني منه على وجه الخصوص الشباب، والنساء، وخريجو التعليم العالي. ورغم استثمارات هائلة جدا، لا يستطيع النظام

التعليمي الذي تقترحه مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية توفير الكفاءات التي تنشدها سوق الشغل. ويعيق هذا الوضع النمو والعمالة المستدامين، ويساعد على تطور السوق غير الرسمية حيث تكون شبكات الأمان ضعيفة جدا ولا يستفيد أغلبية العمال من التغطية الاجتماعية.

وتشير منظمة العمل الدولية⁸ في تقريرها لسنة 2012 إلى أن التشغيل في هذه المنطقة يتصف بارتفاع "مناصب الشغل الهشة" المنتشرة في القطاع غير الرسمي. وتخضع هذه المناصب عموما لتدابير غير رسمية مما يحرم العمال من التغطية الاجتماعية، كما تتصف بأجورها الزهيدة وبظروف العمل الصعبة التي يمكن أن تكون مخالفة لحقوق العمال الأساسية.

ويتمثل التقدم الذي تحرزته المنطقة دون الإقليمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا منها الصحة والتعليم، في الزيادة في أمد الحياة، يصاحبها على المديين المتوسط والطويل ارتفاع ملحوظ في فئة المسنين، مما يشكل عبئا إضافيا على بلدان المنطقة دون الإقليمية من حيث الرعاية الطبية والاجتماعية.

ونتج عن النمو الديمغرافي الذي تشهده المنطقة دون الإقليمية منذ بضعة عقود ارتفاع كبير في نسبة الشباب (ارتفعت الفئة العمرية 15-29 بنسبة 50% في العشرين سنة الماضية) ويصعب إدماجها في سوق الشغل بالنظر للظرفية الاقتصادية الحالية. وينتج عن هذا الوضع عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل، مما يثقل كاهل المنطقة دون الإقليمية بمخاطر حقيقية من حيث انعدام الاستقرار الاجتماعي ویرسخ تدريجيا تهميش الشباب (جنوح الأحداث، والهجرة غير الشرعية، والتطرف الديني، وغيرها).

وتصدى لهذه المخاطر، يتعين أيضا إجراء إصلاحات عميقة في النظام التعليمي بهدف تكييفه مع واقع سوق الشغل الحالي (تكييف التكوين مع العمالة). وينبغي أيضا مراعاة الفوارق الاجتماعية والإقليمية لفتح آفاق أفضل أمام الشباب، واقتراح نظام مستدام للحماية الاجتماعية، قادر على أن يأخذ بعين الاعتبار وتيرة شيخوخة السكان.

2.2.2.1. خطر انعدام الأمن الغذائي

فيما يخص التزود بالمنتجات الغذائية الأساسية، ما تزال بلدان شمال أفريقيا تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الحبوب وتتأثر بتقلبات المناخ. وتجعلها هذه التبعية ضعيفة أمام الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، علما أن هذه الأسعار تشهد ارتفاعا مستمرا منذ أكثر من عشر سنوات. وفي هذا السياق، يصبح الأمن الغذائي رهانا استراتيجيا ذا أولوية وعاملا أساسيا في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والمالي.

وقد ركزت اللجنة الوزارية المختصة بالأمن الغذائي لدى اتحاد المغرب العربي على ضرورة تعزيز التبادل التجاري للمنتجات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة دون الإقليمية. كما شددت على ضرورة رفع التحدي في بعض القطاعات والمجالات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، خصوصا

⁸ تقرير حالة التشغيل في العالم، منظمة العمل الدولية، 2012.

منها التدبير المستدام للماء، واعتماد سياسة مشتركة لاستقرار أسعار المواد الغذائية، وتعزيز الأنظمة الإنتاجية.

وتتميز الزراعة بقدرتها الكبيرة على تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. إن بذل جهود جبارة في هذا المجال يمكن أن يكون رافعة قوية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، خصوصا في البلدان التي ينتشر فيها الفقر في المناطق الريفية (موريتانيا، والسودان ومصر).

ويستلزم التصدي لهذا المشكل تنفيذ مقاربات مندمجة لتدبير الموارد الطبيعية (المياه، والتربة، والغطاء النباتي، وغيرها) من جهة، وتعزيز مقاومة الأنظمة الإنتاجية والفئات السكانية الهشة تجاه تغير المناخ، من جهة أخرى.

وينبغي مرافقة هذا التوجه بسياسات للتحكم في عوامل الإنتاج (الإنتاج الأولي، والأنشطة التحويلية/التنمية الصناعية): الاقتصاد في الماء، والحصول على طاقة نظيفة ومستدامة، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز قدرات المنتجين.

3.2.2.1. تفاوتات إقليمية وجنسانية ملحوظة

حققت بلدان شمال أفريقيا إنجازات ملموسة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا ما يتعلق منها بالصحة، والحصول على الماء الشروب، ومكافحة الفقر. ويُرجَّح أن تحقق بعض البلدان (الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس) جزءا كبيرا من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015. غير أن هذه الإنجازات تخفي بعض التفاوتات الإقليمية الملحوظة (تتراوح نسبة الفقر ما بين 42% في موريتانيا إلى أقل من 1% في الجزائر). ويتراوح مؤشر التنمية البشرية من 0,795 في ليبيا (الرتبة 64 عالميا) إلى 0,402 في السودان (الرتبة 169 عالميا).

وإلى جانب التفاوتات بين البلدان، نجد أيضا تفاوتات بين مناطق البلد نفسه. وتخص هذه التفاوتات كلا من التنمية الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الصحية الأساسية، والماء، والطاقة، وخدمات الصرف الصحي. ويمثل كل من التمييز ضد المرأة فيما يخص الأجور، والتشغيل، واتخاذ القرارات مواضيع انشغال المجتمع المدني، ودائما ما يشير إليها الشركاء التقنيون والماليون للبلدان. ويُعد وضع المرأة في بلدان المنطقة دون الإقليمية مُقلقا، إذ بلغ معدل البطالة العام في المنطقة سنة 2012 حوالي 18% لدى النساء و9% لدى الرجال. أما معدل بطالة النساء الشابات فقد بلغ حوالي 42% (سنة 2012)، في حين أن نسبة النساء النشيطات تصل إلى 28%، وهي ضئيلة جدا مقارنة مع باقي مناطق العالم. ورغم ذلك، تحققت بعض الإنجازات فيما يخص مشاركة المرأة في البرلمان؛ وكانت هذه النسبة سنة 2011 أكبر سبع مرات مما كانت عليه سنة 1990. ونذكر من بين العوامل التي ساهمت في هذا التطور اعتماد تدابير التمييز الإيجابي مثل الأطر القانونية التي تضمن تخصيص مقاعد للنساء على الساحة السياسية.

من جهة أخرى، تخضع المنطقة دون الإقليمية لضغط متزايد يرتبط بالعمران. فتشهد المدن الساحلية اكتظاظا بشريا منقطع النظير، تترتب عنه تبعات كارثية على المستوى الاقتصادي (الفقر)، والاجتماعي (البطالة)، والبيئي (التلوث). وأمام هذا التحضر، الجامح نوعا ما، تواجه السلطات العمومية تحديات

جسيمة لتمكين الحصول على الخدمات الاجتماعية. وسيصعب أيضا الاستجابة للاحتياجات من الماء والطاقة في منطقة يخضع فيها هذان الموردان لإكراهات قوية. ويزيد تسارع النمو الديمغرافي الحضري، خصوصا في المناطق الساحلية، من المخاطر المحتملة المرتبطة بالكوارث الطبيعية ويرفع من تعقيد عملية التكيف مع تغير المناخ في هذه المناطق. وعبر استباق المستقبل، والرفع من التمويل، والتكيف مع تغير المناخ، ستنحسن قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على رفع التحديات القائمة.

الجدول 2 - المؤشرات الاجتماعية الرئيسية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2013)

البلد	معدل البطالة - 2012 (%)	معدل الفقر - 2012 (%)	مؤشر التنمية البشرية - 2012 / الرتبة	نققات قطاع الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي- 2010	نققات قطاع التعليم (%) من الناتج المحلي الإجمالي- 2012
الجزائر	10	5	0,713 (مرتفع)	3,6	4,6
مصر	13	26	0,662 (متوسط)	2,4	3,8
ليبيا	30	1>	0,769 (مرتفع)	1,9	غير محدد
المغرب	9	28	0,591 (متوسط)	1,7	5,4
موريتانيا	31,2	42	0,467 (ضعيف)	1,6	4,4
السودان	13	46,6	0,414 (ضعيف)	1,3	6
تونس	16	18	0,712 (مرتفع)	3	6,3

3.1 الأولويات البيئية

1.3.1 تذكير بالسياق البيئي

الإطار 3 - تذكير بالسياق البيئي للمنطقة دون الإقليمية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2013)

يؤدي كل من الخطورة والطابع الاستعجالي اللذان يميزان المواضيع البيئية وغياب التنسيق دون الإقليمي إلى أداء محدود فيما يخص الحكامة البيئية، بدرجات متفاوتة جدا بين البلدان. ويصنّف مؤشر الأداء البيئي (2012) الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة بيل، مصر في الرتبة 60، والجزائر في الرتبة 86، وتونس في الرتبة 99، والسودان في الرتبة 104، والمغرب في الرتبة 105، في حين تأتي ليبيا في الرتبة 123 من أصل 132 بلدا مصنفا. ولم تدخل موريتانيا في هذا التصنيف الحديث نظرا لغياب البيانات. غير أن هذا البلد يقدم إلى اليوم أداء ضعيفا في الحكامة البيئية إذ كان يحتل سنة 2010 الرتبة 161 من أصل 163 بلدا مصنفا (مؤشر الأداء البيئي، 2010). وباستثناء ليبيا والسودان، وقّعت جميع هذه البلدان وصادقت على بروتوكول كيوتو، وعملت بالفعل على إعداد وتقديم التقريرين القطريين الأول والثاني.

وتشهد شمال أفريقيا معدل عجز مائي يتصنف من بين الأعلى عالميا (توافر المياه أقل من 1.000 متر مكعب في السنة)، والتصحّر الذي تعاني منه حوالي 85% من الأراضي التي تتضرر أكثر فأكثر من التعرية والملوحة، والزراعة التي تعتمد في معظمها على الأمطار وتتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، إضافة إلى تزايد التركيز الديمغرافي والأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. وبالنظر إلى كل هذه العوامل، توصلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن شمال أفريقيا تُعد من بين المناطق الأكثر تضررا من تغير المناخ.

وتتراوح تكلفة تدهور المناخ بين 2 و5% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان الأربعة: الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، في حين تُقدّر بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا. وبناء على هذا المعيار، تشهد تونس أفضل أداء. أما التكلفة المسجلة في موريتانيا، فرغم أنها مرتفعة كثيرا مقارنة مع باقي البلدان إلا أنها تدخل في نفس فئة النسب المسجلة في بلدان الساحل مثل مالي والنيجال وبوركينا فاسو. ويوضح الجدول 3 المؤشرات البيئية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية.

2.3.1. الإكراهات الرئيسية

تعاني بلدان المنطقة دون الإقليمية من المشاكل البيئية نفسها: التصحر، وندرة الموارد المائية، وتدهور التربة، والغابات والمساحات الرعوية، واستنزاف الموارد البحرية، وتغير المناخ، والتلوث الصناعي والحضري والزراعي. ولا يرقى التطرق لجميع هذه القضايا على مستوى المنطقة دون الإقليمية حاليا إلى المستوى المطلوب، لكنه تحد حقيقي أمام التكامل الإقليمي. ولإبراز أهمية هذه القضايا ورفع التحديات البيئية، تعمل جميع البلدان على تنفيذ استراتيجيات وسياسات ملائمة، تبعا للأولويات الوطنية ولمقتضيات مختلف الاتفاقيات والمواثيق متعددة الأطراف الرئيسية المعنية بالبيئة التي انضمت إليها. ويسفر تحليل هذه السياسات عن وجود مجموعة من الإكراهات الرئيسية التي ينبغي على البلدان رفعها لتغيير منحى الوتيرة الحالية وجعل الحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية في خدمة التنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية.

1.2.3.1. موارد طبيعية في تدهور مستمر

تتكون شمال أفريقيا من سهول ساحلية، ومن سلاسل جبلية وهضاب. وتهيمن التضاريس الصحراوية على أغلب مساحتها. وتتميز المنطقة عموما بمناخ شبه جاف إلى جاف، ويخضع لتأثيرات بحرية من الشمال، ومن الشرق (البحر الأبيض المتوسط) ومن الغرب (المحيط الأطلسي)، والتأثيرات الصحراوية في الجنوب. وتُعد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة، إذ تتراوح ما بين 1% (ليبيا) و18,2% (تونس) من الأراضي الوطنية. ولا تستقبل منطقة شمال أفريقيا عموما إلا 7% من مجموع التساقطات في القارة الأفريقية، مع توزيع غير متساو بين البلدان، وداخل البلد نفسه⁹.

وتتأثر المنطقة دون الإقليمية سلبا بعواقب التصحر (85% من الأراضي) الذي يدمر الإمكانات البيولوجية للتربة، مما يترتب عنه ندرة المياه، وانخفاض إنتاجية الأراضي، وضياح التنوع البيولوجي وتدهور جودة العيش. وتواجه الأراضي القابلة للاستغلال (15% من المساحة الإجمالية للمنطقة دون الإقليمية) خطر التعرية، والملوحة والممارسات الزراعية غير المستدامة. ورغم أن جميع بلدان المنطقة تشترك في هذه المشاكل، في فضاء جغرافي مشترك ومنطقة اقتصادية في طور الإنشاء، تنتشتت السياسات الوطنية الموجهة لمحاربة هذه الظواهر، في غياب التنسيق بين البلدان. ويعيق تدهور التربة والغابات الجهود المبذولة في مجال الأمن الغذائي ويهدد ظروف عيش الأجيال القادمة. كما يترتب عنه عواقب مباشرة من حيث الهجرة الداخلية والخارجية، مما يزيد من حدة الضغط الاجتماعي على الأراضي.

وباستثناء موريتانيا (نهر السنغال)، والسودان (نهر النيل)، ومصر (نهر النيل)، لا تملك شمال أفريقيا أية أنهار دائمة مهمة. وبالتالي، اختارت البلدان الاعتماد على السقي انطلاقا من المياه الجوفية والمنشآت المائية. إلا أن المسائل المرتبطة باستدامة طبقات المياه الجوفية، التي غالبا ما تكون عابرة للحدود،

⁹ الاتحاد الأوروبي، 2012، السور الأخضر العظيم: المبادرات والبرامج في شمال أفريقيا، اتفاقية منظمة دول الساحل والصحراء-منظمة الأغذية العالمية.

والطلب المتزايد للبلدان، ومخاطر النزاعات على هذا المورد بسبب استغلاله غير المنسق، ما تزال تمثل اهتمامات أساسية ينبغي إدراجها دائما ضمن كل استراتيجية دون إقليمية تخص استخدام الموارد المائية.

أما الواحات، التي تعد الركيزة الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية ونموذجاً للتنمية المستدامة، والتي بناها الإنسان على مدى قرون، فتعاني من التهديد بسبب تغير المناخ، خصوصا من حيث آثاره على موفرة الموارد المائية، وإزالة العزلة الجغرافية، وصعوبات الولوج إلى مسالك التسويق، وتحوّل أنظمة الاستهلاك نحو المنتجات المصنعة عوض المنتجات المحلية. إضافة إلى ذلك، تزخر المنطقة بتنوع بيولوجي مهم بالنسبة للتراث العالمي ولتوازنات المنظومات البيئية. وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتصنف 870 نوعا من النباتات في فئة النباتات النادرة، أو المهددة أو المستوطنة¹⁰ في شمال أفريقيا. وأخيرا، تعاني الموارد البحرية، المهمة في بلدان مثل موريتانيا والمغرب، من الاستنزاف خصوصا بعض الأنواع السمكية مثل الأخطبوط والسردين.

ولقلب هذه الوتيرة، ينبغي اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك جديدة ومستدامة، وأيضا اعتماد تدبير مندمج للموارد الطبيعية يخرط فيه جميع الفاعلين المحليين انخرطا فعليا.

2.2.3.1. انعدام الأمن الطاقوي واستغلال غير كاف لإمكانات الطاقات المتجددة

يشهد الطلب الطاقوي في جميع البلدان ارتفاعا مطردا (6-8% في المتوسط سنويا) وما تزال تغطية الاحتياجات تتم عبر الطاقات الأحفورية المدعومة. وبالنظر لاضمحلال مصادر الطاقة الأحفورية في نهاية المطاف ولتبعات خطة التنمية المستدامة في مجال تقليص انبعاثات الكربون¹¹، تحتل الطاقة مكانة جوهرية ضمن التحديات البيئية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية.

إلا أن هذه المنطقة تزخر بإمكانات هائلة من الطاقات المتجددة، القادرة على تغطية الجزء الأكبر من الطلب على المدين المتوسط والطويل، لكنها غير مستغلة بما فيه الكفاية. ولتحقيق الأمن الطاقوي، حددت بلدان المنطقة دون الإقليمية هدفا يتمثل في الرفع بشكل ملموس من حصة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الطاقوي. وأنجزت بعض البلدان، مثل الجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر، ومؤخرا موريتانيا، استثمارات ضخمة في هذا المجال¹².

ويصطدم استغلال إمكانات الطاقات المتجددة بصعوبات التمويل والمردودية. ويكمن التحدي في الفعالية الطاقوية التي تُعد الخزان الأكثر مردودية في مجال تطوير الخدمات الطاقوية. ويتوقف رفع هذا التحدي على تعبئة التمويل اللازم وتشجيع نقل التكنولوجيا، عبر تعزيز شبكات المبادلات والشراكات بين البلدان الأعضاء، وعبر الزيادة في تحسين البنيات الأساسية للربط البيئي العابر للحدود.

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2013، ضياع التنوع البيولوجي المرتبط بسبب توسع الأراضي المزروعة في البلدان الاستوائية.

¹¹ يبلغ المعدل المتوسط لانبعاثات ثنائي أكسيد الكربون في المنطقة دون الإقليمية، المحسوب في الثلاثين سنة الماضية، حوالي 2,1 طن متري للفرد. وتوجد تفاوتات واضحة بين البلدان إذ يتراوح المعدل من أقصاه 8 طن متري للفرد في ليبيا إلى أدناه 0,2 طن متري للفرد في السودان.

¹² قطاع الطاقات المتجددة في شمال أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-مكتب شمال أفريقيا، 2012.

وفي هذا الإطار، ينبغي الشروع في عدد من التدابير على مستوى المنطقة دون الإقليمية: (أ) تنسيق التشريعات وقوانين الشبكات تدريجياً؛ (ب) صياغة استراتيجية إقليمية لبناء القدرات ونقل المعرفة؛ (ج) صياغة استراتيجية دون إقليمية للطاقات المتجددة مما يساعد على بروز أقطاب صناعية إقليمية؛ (هـ) إعداد برامج إقليمية مشتركة، خصوصاً في مجال البحث العلمي المخصص للطاقات المتجددة.

3.2.3.1. تغير المناخ خارج عن السيطرة

تُعد هذه المنطقة دون الإقليمية اليوم من المناطق الأكثر ضعفاً أمام تغير المناخ. وقد تسبب هذه الظاهرة على المدى القصير في الإضرار بحياة الأفراد في هذه المنطقة (ضياح الإنتاجية، وانخفاض الإيرادات الزراعية، والهجرة، وغيرها). وفي المساهمة في تدهور الموارد الطبيعية. ويمثل كل من انبعاثات الغازات الدفيئة التي ما تزال مرتفعة، والتغيرات الملحوظة في حجم التساقطات وفي درجات الحرارة، ومخاطر ارتفاع مستوى البحر (الخطر الذي يهدد موريتانيا، وتونس، ومصر، والمغرب) وتواتر الفترات المناخية الحادة، علامات واضحة اليوم وتحديات ينبغي على هذه المنطقة العمل على التصدي لها. وستكون الاستثمارات التي ينبغي تخصيصها من أجل عكس، أو إيقاف، هذه الوتيرة عبر تكيف أو تخفيف آثار تغير المناخ باهظة ولا تقوى البلدان على تحملها إذا لم يتم تنفيذ سياسات طارئة بهذا الصدد. ويتوقف الحل المستدام هنا على اعتماد تدبير مندمج للموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغابات) في إطار سياسات منسجمة ومتسقة على المستوى دون الإقليمي وشراكة إقليمية ودولية مرتكزة على تدابير التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

وعلى سبيل المثال، اتخذ اتحاد المغرب العربي خيارات سياسية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار هشاشة المنطقة دون الإقليمية وحاجتها إلى التكيف مع تغير المناخ. ويتعلق الأمر بما يلي: (أ) الشروع على نطاق واسع في برامج توعية وتحسيس السكان بآثار تغير المناخ وباستعمال الوسائل التقنية المتاحة التي تمكن من تحسين التكيف؛ (ب) إعداد مشاريع ترمي إلى نقل التكنولوجيا إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية بما يساعدها على تكيف تدابيرها مع السياق الجديد لمناخ المنطقة. إنشاء آليات تمويلية تسمح بتشجيع نقل التكنولوجيا (تم تحديد برنامج للتعاون بين اتحاد المغرب العربي واليابان في هذا المجال)؛ (ج) إحداث هياكل مستدامة في المنطقة دون الإقليمية قادرة على التدبير المستدام للمواضيع المتعلقة بتغير المناخ (في هذا الإطار، عرض اتحاد المغرب العربي مشروع إنشاء المرصد المغربي للإنذار المبكر بالجفاف).

الجدول 3 - المؤشرات البيئية الرئيسية حسب البلدان (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، 2013)

إنتاج الطاقة (مليار كيلوواط/ ساعة) 2010	استخدام الطاقة (كغ) مكافئ النفط لكل فرد 2010	انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون (مليون طن مترقي) 2010	النمو السنتوي للسكان الحضريين (1990- 2011)	الحصول على الصرف (%) الصحي السكان-) 2010	الحصول على مياه الشرب (%) السكان-) 2010	الموارد المتجددة من مياه الشرب (متر مكعب لكل فرد - 2010)		المناطق المحمية (% من الأراضي الوطنية - 2010)	متوسط التصحر السنتوي (2000- 2010)	البلد
						المجموع	الداخلية			
45,6	1,138	121,3	2,6	95	83	1000 >	313	6,2	0,57	الجزائر
146,8	903	216,1	2,1	95	99	1000 >	22	6,1	-1,73	مصر
31,6	3	62,9	1,3	97	غير محدد	1000 >	109	0,1	0,00	ليبيا
22,3	517	48,8	1,6	70	83	1000 >	899	1,5	-0,23	المغرب
غير محدد	غير محدد	2,1	3	26	62	3000	153	1,1	2,66	موريتانيا
7,8	371	14,3	2,6	26	58	2000	672	4,2	0,08	السودان
16,1	913	25,2	1,5	85	94	1000 >	393	1,3	-1,86	تونس

4.1. الأولويات القطاعية

1.4.1. الإدماج المتوازن لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة

يترتب عن ضعف الإدماج الشامل للركائز الثلاثة المذكورة عواقب جسيمة من حيث فعالية سياسات محاربة الفقر. ويتبين من تقييم المنظومات البيئية حسب الوظائف، والسلع، والخدمات، على غرار ذلك الذي تم على منظومات بيئية خاصة (المناطق الرطبة) في موريتانيا¹³، وجود علاقة مباشرة بين صحة البيئة (المنظومات البيئية) والرفاه الاقتصادي والاجتماعي؛ ويخلص التقييم إلى أن الجهود الرامية إلى تقليص الفقر وتحسين رفاه الإنسان لا يمكن أن تنجح في غياب تدابير للحد من تدهور البيئة. وتعبير أوضح، يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تحفز الاقتصاد والتي تنطوي على أنظمة اجتماعية تأتي أساسا من البيئات السليمة. وتمكن مثل هذه التدابير من اقتراح خيارات الحكامة التي تسخر التدبير المستدام للمنظومات البيئية لخدمة التنمية المستدامة المحلية والوطنية.

ولتسريع التنمية المستدامة، يتعين عدم إغفال المبدأ الأساسي القاضي بأن الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي كلها أهداف متكاملة فيما بينها. وعلى أرض الواقع، لم يتم بعد الاعتراف بما فيه الكفاية بأهمية البيئة بالنسبة لركيزتي التنمية المستدامة الأخرين في العمليات الكبرى لاتخاذ القرار. ويتعين إدراج خمسة مبادئ مهمة لإنجاح هذه الرؤية الشاملة: أ) الإرادة السياسية لجميع البلدان؛ ب) تحديد إطار العمل المتسق وذو توجه قطاعي؛ ج) بناء قدرات التتبع والتنفيذ؛ د) تذليل الصعوبات المؤسسية والقانونية؛ هـ) إنشاء إطار تقييم مستدام للنتائج وللجهود المبذولة من أجل ضمان اتساق السياسات.

ولبلوغ هذا الهدف، يمكن صياغة عدد من التوصيات:

- تطوير أنظمة المعلومات ومؤشرات الحكامة المهيكلية، بحيث تجمع بين الأبعاد الثلاثة؛
- تشجيع عمليات التقييم المندمجة للمنظومات البيئية؛
- إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، والاقتصاديين والبيئيين، في عملية اتخاذ القرارات التي تتم على المستويات دون الإقليمية والوطنية والمحلية؛
- إعداد دلائل إدراج الأبعاد الثلاثة ضمن مختلف شعب الأنشطة؛
- تشجيع الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمحترمة للبيئة؛
- صياغة مرجع مشترك يخص بلدان المنطقة دون الإقليمية السبعة؛
- تشجيع أوجه التآزر بين الاتفاقيات متعددة الأطراف المعنية بالبيئة وتحديد العناصر العملية التي من شأنها إرشاد إنشاء أوجه التآزر؛
- ربط علاقة أكثر متانة بين صياغة سياسات التنمية المستدامة وعمليات تخطيط الميزانية.

¹³ التقييمات المندمجة للمنظومات البيئية الرطبة المنتجة في موريتانيا. مبادرة الفقر والبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010.

2.4.1. انعاش الاقتصاد الأخضر

أصبحت بلدان المنطقة دون الإقليمية واعية اليوم بعدم فعالية المنحنى الحالي للنمو. وعبر أغلبها عن رغبته في الانخراط في تشجيع النمو الأخضر والتضامني. ومع ذلك، تظل البلدان مقتنعة بأنه لا يمكن عكس الوتيرة الحالية إلا عبر الشروع في استثمارات ضخمة وإجراء إصلاحات اجتماعية عميقة. ويستلزم هذا التحول بأن يُدمج التحليل الاقتصادي، إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كلا من الرأسمال الطبيعي وخدمات المنظومات البيئية ضمن حساب الثروات الوطنية.

ويتمثل التحدي الحقيقي بالنسبة لبلدان المنطقة دون الإقليمية في جعل الاقتصاد الأخضر محركا للنمو وللتنمية المستدامين. ويستلزم تنفيذ مثل هذه الرؤية في مرحلة أولى: (أ) إدماج مبادئ النمو الأخضر الشامل ضمن السياسات والبرامج والمخططات الإنمائية القائمة، على المستوى القطاعي وعلى الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ب) العمل على إشراك مختلف الفاعلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص لبلوغ الهدف الأسمى وهو محاربة الفقر وتشجيع الأمن الغذائي. ويتعين بذل الجهود على الصُّد المحلية والوطنية ودون الإقليمية؛ (ج) حث البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي بأكمله على الوفاء بالتزاماتها المتخذة بشأن التمويل، وبناء القدرات ونقل وتطوير التكنولوجيا الصديقة للإنسان وبيئته؛ (د) تعزيز الشراكات القائمة والبحث في أخرى جديدة ذات طابع تقني ومالي، على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، بغية الإدماج الفعلي لنمو أخضر وشامل ضمن الأنماط الإنمائية؛ (هـ) تكييف الأطر المؤسسية لتحسين إدراج جميع التحديات الناشئة (النمو الأخضر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتغير المناخ).

ويتطلب نجاح هذا التحول أيضا أن تعمل بلدان المنطقة دون الإقليمية على إنجاز استثمارات ذكية، تساعد في المستقبل على تفادي جميع التكاليف الإضافية. ويتعلق الأمر خصوصا باستثمارات البنيات الأساسية، والطاقة، والمناطق الحضرية المستدامة، وتدبير أفضل للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والغابات، والمعادن؛ وتعزيز المقاومة الاقتصادية، والاجتماعية، والمادية، بما فيها مقاومة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وتعزيز الأمن الغذائي.

3.4.1. حشد الموارد المالية

رغم التقدم المحرز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ما تزال بلدان المنطقة دون الإقليمية تواجه العديد من التحديات، مثل تحسين الإنتاجية، وتنويع الاقتصاديات، والرفع من الصادرات وتسريعها، وتحسين جودة التعليم وملاءمته مع احتياجات القطاعات المنتجة، وتنمية الخدمات الاجتماعية وتلبية احتياجاتها من التمويل. ومع ذلك، يُعد ضعف موارد تمويل النشاط الاقتصادي أحد الإكراهات الرئيسية بهذا الصدد.

وتواجه بعض الشعب الواعدة صعوبة في التطور اليوم بسبب غياب التمويلات الملائمة والكافية. وينطبق هذا الأمر على سبيل المثال على الطاقات المتجددة.

وفي أغلبية بلدان المنطقة دون الإقليمية، يتم التعبير عن الأولويات في مجال التمويل بمدى حشد التمويل الداخلي. ويرتكز اللجوء إلى التمويل الخارجي. لاستكمال الموارد الداخلية، بشكل متزايد، على الموارد الخاصة القادمة من باقي العالم بدلا من المساعدة الإنمائية الرسمية. بالفعل، يتضح بأن مساهمة هذه

المساعدة في تمويل المنطقة دون الإقليمية لا يتجاوز 4%¹⁴. وتعتمد قدرات حشد موارد التمويل الداخلي على درجة إشراك مختلف الفاعلين في التنمية، وانخراط النظام البنكي، واستدامة وسائل القروض المستخدمة.

ووعيا بجسامة الأزمة الاقتصادية العالمية وبالتحديات الجديدة التي تواجهها البلدان المتقدمة حاليا، يتعين على بلدان شمال أفريقيا استكشاف طرق مبتكرة لمصادر التمويل. ويمكن أن يكون القطاع الخاص في المنطقة دون الإقليمية فاعلا رئيسيا في تمويل التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن ينخرط انخراطا أكبر في إحداث الآليات واقتناص الفرص المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن أن تضطلع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدور جوهري خصوصا فيما يتصل بتحفيز التكنولوجيا النظيفة.

وينبغي أيضا أن تستكشف استراتيجيات حشد التمويلات إمكانات التعاون دون الإقليمي، التي ما تزال غير مستغلة بما فيه الكفاية، وعلى وجه الخصوص عبر اعتماد السياسات القطاعية دون الإقليمية. ويمكن التفكير في إنشاء شراكة الربح المتبادل داخل بلدان المنطقة دون الإقليمية، عبر إشراك البلدان التي تملك سيولة كبيرة مثل الجزائر وليبيا. ويمكن أن يأخذ المقابل الذي ستقدمه البلدان المستفيدة شكل تسهيلات اقتصادية من حيث الاستثمار، أو الاستيراد، أو نقل الكفاءات والتكنولوجيا. وعلى هذا الأساس نفسه، يمكن التفكير في إنشاء صناديق مشتركة مكونة من الموارد الداخلية للمنطقة دون الإقليمية تُستخدمها لتمويل الممارسات الحميدة في التنمية المستدامة التي حددتها مختلف البلدان.

ينبغي أيضا تشجيع التعاون جنوب-جنوب، خصوصا بين شمال أفريقيا والبلدان العربية. فالتقرب الجغرافي والثقافي الموجود بين بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط يمثل ميزة هائلة لتشجيع التعاون المالي الناجح.

يمكن أيضا البحث في آليات التمويل المتاحة عبر الاتفاقيات البيئية الثلاثة الكبرى، مع مراعاة خصوصية اتفاقية محاربة التصحر، إذ هي الأضعف من بينها، وينبغي السعي نحو تعزيزها على وجه الخصوص بما يتلاءم مع التحديات التي تظهر في المنطقة دون الإقليمية التي تتكون ثلاثة أرباعها من الصحاري. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه لحدود اليوم، أبانت بلدان المنطقة دون الإقليمية عن محدودية قدرتها على تفعيل هذا النوع من الروافع التمويلية. وتقتصر المشاريع والمبادرات الممولة انطلاقا من آليات مثل صناديق التكيف أو آليات التنمية النظيفة، على بعض البلدان (مصر، والمغرب، وتونس). أما موريتانيا، والسودان، وليبيا، فلا تشملها هذه الدينامية.

وفيما يخص المظاهر ذات الصلة بتغير المناخ، يمكن التذكير بإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ الذي ستحتضن كوريا الجنوبية مقره، والذي يُرتقب أن يشرع في مهامه في النصف الثاني من 2013. ويُنتظر أن تتطلق الأنشطة العملية لهذه الآلية سنة 2014. وقد تم في مؤتمر الدوحة التأكيد على الالتزامات التي اتخذتها البلدان المتقدمة بكانكون. وأعلنت كل من ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والدانمارك، والسويد، والمفوضية الأوروبية، بهذه المناسبة عن مساهمات مالية حقيقية للفترة الممتدة إلى 2015، بما مجموعه 6 ملايين دولار أمريكي.

¹⁴ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-مكتب شمال أفريقيا، 2011: حشد الموارد لتمويل التنمية في شمال أفريقيا.

وأخيراً، يُرتقب أن تستفيد شمال أفريقيا من الالتزامات الإرادية، التي تصل إلى حوالي 500 مليار دولار أمريكي، المسجلة في مؤتمر ريو+20، خصوصاً في المجالات العشرة التالية:

1. القضاء على الفقر: يتعلق الأمر أساساً بصندوق يهدف إلى دعم صياغة وتنفيذ مخططات التسريع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
2. التنوع البيولوجي، والغابات والمنظومات البيئية الضعيفة: أكثر من 61 مليار دولار أمريكي؛
3. المياه: أكثر من 4 ملايين دولار أمريكي؛
4. الطاقات المستدامة: توجيه تفضيلي للتمويلات نحو أفريقيا عموماً، ونحو شمال أفريقيا على وجه الخصوص؛
5. تغير المناخ: قد تكون المبالغ التي سُنخَصَّ لشمال أفريقيا غير مرتفعة جداً بالنظر لضعف التغطية الجغرافية المقترحة (التي تم فيها اقتراح بلدان أفريقية أخرى)؛
6. آليات تتبع التنمية المستدامة (المؤشرات): تُقدَّر هذه المبالغ بحوالي 10 ملايين دولار أمريكي وتُخصَّص لمرحلة ما بعد 2015؛
7. اقتصاد التنمية المستدامة: سيتم تخصيص جزء كبير لتشجيع المقاولات الخضراء؛
8. استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة: تمويل التدابير التي تستهدف الاقتصاد الأخضر؛
9. المحيطات والبحار: بالنسبة لشمال أفريقيا، يتعلق الأمر أساساً بالجهود الرامية إلى تقليص التلوث الساحلي والبحري؛
10. التوعية والتحسيس في مجال التنمية المستدامة.

ومع ذلك، وبهدف تجسيد هذه الالتزامات على أرض الواقع، ينبغي على بلدان المنطقة دون الإقليمية التواصل مع الأطراف المنخرطة في المجالات المذكورة والعمل معها على تحديد كفاءات تنفيذ الالتزامات المتخذة. ويمكن أن تتم مواءمة هذه التدابير وتنسيقها في إطار مبادرة عامة تضطلع فيها كل من منظمات القرب الدولية، لاسيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدور فعال (حشد موارد التمويل لدى الأطراف المنخرطة، ودعم المناطق المعنية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والجدول الزمني، وجرد الاحتياجات الحقيقية، وغيرها).

4.4.1. الحكامة الجيدة

يمثل تشجيع الحكامة الجيدة أحد الأهداف الأساسية التي عبرت عنها حكومات مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية، إضافة إلى أنها توصية مهمة جداً، منبثقة عن مؤتمر ريو+20 وموجهة لجميع البلدان الأعضاء. وتكتسي الحكامة الجيدة الاقتصادية والسياسية أهمية قصوى في تشجيع والحفاظ على المكتسبات في مجال التنمية؛ وهي أحد الشروط الأساسية في فعالية السياسات العمومية.

ورغم تحسن الحكامة الاقتصادية في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، حسبما يتضح من الأداء الذي حققته شمال أفريقيا في هذا المجال، ما يزال الطريق طويلاً أمام الحكامة السياسية. ويتعلق الأمر خصوصاً بتعزيز مؤسسات الدولة من أجل: (أ) تحقيق شفافية أكبر في تدبير الشؤون العامة؛ (ب) تشجيع العمليات الانتخابية الحرة والشفافة؛ (ج) محاربة الفساد؛ (د) تحسين فعالية أداء الخدمات العمومية. وسيختلف حجم الجهود التي ينبغي أن تبذلها البلدان بهذا الصدد تبعاً لمستوى التقدم الذي أحرزه كل منها.

من جهة أخرى، وجدت الأحداث التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية سنة 2011، على أساس المطالب الاقتصادية والاجتماعية، أذانا صاغية في تطلعها إلى مشاركة مكثفة للمجتمع المدني وللشباب في عملية اتخاذ القرار؛ مما يعزز المسؤولية الاجتماعية والشفافية في تدبير الشؤون العامة.

وقد شرعت بالفعل معظم البلدان في تنفيذ استراتيجيات وإنشاء مؤسسات لمحاربة الفساد، ونذكر منها تونس، والمغرب، ومصر، والجزائر. وفي المقابل، اعتمدت موريتانيا سياسة محاربة الفساد، بفضل دعم من الأمم المتحدة.

وعموما، ينبغي على جميع البلدان اعتماد تدابير تشجيع الحكامة الجيدة. ويتعين أيضا تعزيز القدرات المؤسسية على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء، بغية ضمان المشاركة النشيطة لمختلف الأطراف المعنية (بمن فيها المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغيرها) في مسلسل تنمية المنطقة دون الإقليمية.

5.4.1. التكامل الإقليمي

يشكل التكامل الإقليمي فرصة حقيقية للنمو الاقتصادي لأنه يساعد على توجيه تدفق موارد نشاط اقتصادي معين نحو آخر، أو من مستوى إنتاج معين نحو آخر. ورغم المزايا المثبتة التي سيوفرها الاتحاد الاقتصادي على مستوى المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا، إلا أنه لم يتكامل بعدُ بالنجاح فيما يخص التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ولحد اليوم، لم تستفد بلدان شمال أفريقيا استفادة كاملة من الروابط القائمة بينها بوصفها أسواقا ومصادر للتزويد، وبالتالي لم تحقق بعدُ المكاسب الكامنة من حيث النمو الاقتصادي والعمالة. فلا تتجاوز المبادلات بين بلدان المنطقة 3% من الحجم الكلي لمبادلاتها، وبالتالي تقع في أدنى مستوى تسجله مجموع الاتفاقات التجارية الإقليمية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية.

ويظل تعزيز التكامل الإقليمي وسيلة هامة لتدبير الموارد الطبيعية لهذه المنطقة تدبيرا مستداما-علما أنها تعاني من استنزاف شديد- وإيجاد الحلول المشتركة والفعالة لتحديات التنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية بأكملها. ولم تصل أي من اقتصاديات المغرب العربي بعدُ لمستوى التطور المطلوب الذي يمكنها من بلوغ مرحلة الازدهار لوحدها. فلا يمكن لهذه البلدان أن تبلغ مستوى الازدهار إلا بالعمل معا. وينبغي التفكير بعمق في الاستغلال المتبادل للمزايا وللإمكانات التي يزر بها كل بلد وفي إنشاء شراكة للربح المتبادل بغية تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة بأكملها.

ثانيا - تحليل ومواءمة الأولويات حسب المجالات وحسب المواضيع

مكّن الفصل السابق من تسليط الضوء على الإكراهات الرئيسية أمام التنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية التي تنصنف إلى ما هو ذو طابع اقتصادي، أو اجتماعي أو بيئي. ويحدد التقرير أيضا المشاكل التقاطعية الرئيسية التي ينبغي على شمال أفريقيا أن تأخذها بعين الاعتبار من أجل المضي قدما في التنمية المستدامة. ويوضح الجدول 4 أسفله الإكراهات الرئيسية الملحوظة.

الجدول 4 - موجز الإكراهات الرئيسية الملحوظة

الإكراهات الاقتصادية	الإكراهات الاجتماعية	الإكراهات البيئية	الإكراهات التقاطعية
قابلية الاقتصاديات للتأثر بالصدمات والتقلبات المناخية	معدل بطالة مرتفع، خصوصا لدى الشباب	تدهور مستمر للموارد الطبيعية (التصحّر، وانخفاض التنوع البيولوجي، ...)	ضعف التكامل الإقليمي
تنوع ضعيف وتبعية شديدة للاقتصاديات تجاه الموارد الطبيعية/بعض القطاعات (المعادن، والنفط، والغاز، والزراعة، وتربية الماشية، والسياحة، حسب البلدان)	خطر انعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية النوعية التغذوية	ندرة المياه، وعدم كفاية خدمات الصرف الصحي، خصوصا في الوسط الريفي	تشجيع غير كاف للحكامة الجيدة
عدم قدرة معدلات النمو الحالية على توفير ما يكفي من مناصب الشغل	النمو الديمغرافي والتطور الحضري	انعدام الأمن الطاقوي (الإتاحة، والاستدامة، ...) وضعف تثمين إمكانات الطاقات المتجددة	ضعف حشد الموارد المالية
نمو غير شامل	الفقر وضعف الحماية الاجتماعية	ضعف التحكم في تغير المناخ وفي التلوث	ضعف تشجيع الاقتصاد الأخضر
تطور صناعي محدود وضرورة إنعاش مناخ الاستثمار	تفاوتات إقليمية (جغرافية وجنسانية)	إدراج غير كاف لمبادئ التنمية المستدامة في السياسات العمومية	إدراج غير متساو للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

وفي ما يلي، قمنا بصياغة هذه الإكراهات على شكل أولويات، ثم عملنا على دمجها مع النتائج الرئيسية للمشاروات الوطنية القائمة في بعض البلدان بغية صياغة خطة التنمية لما بعد 2015.

1.2. موجز الأولويات حسب المجالات وحسب المواضيع

انطلاقاً من الفصل السابق، يمكن أن نستخلص مجموعة من الأولويات التي من شأنها أن توجه التدابير الاستراتيجية المستقبلية لبلدان المنطقة دون الإقليمية. وتم تصنيف هذه الأولويات حسب أربعة محاور للتدخل (الجدول 5).

الجدول 5- تحديد محاور التدخل ذات أولوية

المحور 1- الاقتصاد الأخضر والشامل	المحور 2- الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية	المحور 3- التحكم المندمج في التغيرات الكلية	المحور 4- دولة القانون وفعالية التدابير العمومية
<ul style="list-style-type: none"> - الزراعة المستدامة والأمن الغذائي - النمو الشامل، وتقليص الفقر والعمالة - الاقتصاد الأخضر والتمكين المستدام للموارد الطبيعية - إطار للاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص - البنيات الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة - التطور الصناعي، والبحث والتطوير، وأنظمة الإنتاج المستدامة - تقليص التفاوتات الإقليمية والمقاربة المجالية للتنمية المستدامة - التكامل الإقليمي (المبادلات، والتجارة، والتعاون، وتنسيق السياسات، ...) 	<ul style="list-style-type: none"> - النمو الديمغرافي والتطور الحضري - بطالة الشباب والحماية الاجتماعية - الفوارق الاجتماعية، والفقر، ووسائل العيش المستدامة - حصول الجميع على الخدمات الصحية ذات جودة - النظافة الصحية والنوعية التغذوية - التعليم والتدريب التقني والمهني رفيع المستوى - النوع الجنساني وتمكين المرأة - شبكات الأمان والحماية الاجتماعيان 	<ul style="list-style-type: none"> - تغير المناخ وتقليص مخاطر الكوارث - التصحر والجفاف - التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغابات) - الأمن الطاقوي والطاقات النظيفة والمستدامة - حماية التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية - التلوث وتدبير المنتجات الكيميائية والنفايات الخاصة - حصول الجميع على الماء والصرف الصحي - إدراج عنصر البيئة في السياسات العمومية 	<ul style="list-style-type: none"> - الحكامة الجيدة - أمن وسلامة الأشخاص، والسلع، والأوطان. - المساواة والعدالة الاجتماعيين - حشد الموارد المالية

2.2 الأولويات المواضيعية والقطاعية المحددة في إطار المشاورات الوطنية لما بعد 2015

بدأت المشاورات في خمسة بلدان من أصل سبعة من المنطقة دون الإقليمية. وقد اكتملت أربع منها لحد الآن (المغرب، والسودان، والجزائر، ومصر)، في حين ما تزال الخامسة مستمرة (موريتانيا). أما بالنسبة لتونس وليبيا، فلم يكن بوسعنا الحصول على معلومات عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ هذه العملية.

وفي إطار المشاورات الوطنية التي تتم في مختلف البلدان، تمبإسهاب مناقشة أهمية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومكنت المقاربة المعتمدة في التخطيط والتوعية، إضافة إلى الوسائل المستعملة من امتلاك جيد للرهانات، على الأقل على مستوى بعض الفاعلين (الإدارة العمومية، والمجتمع المدني، والخبراء). ونوه المشاركون في المشاورات الوطنية ببعض مزايا عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبروا بأن توحيد الخطوط العريضة، والإعداد الدوري لتقارير التقدم المحرز حسب كل بلد، وحسب كل منطقة دون إقليمية، وكل منطقة، وعلى المستوى العالمي، سهّل امتلاك هذه العملية.

ورغم وجهة الأهداف الإنمائية للألفية المحددة، تم إغفال بعض المواضيع أو لم تحظ بالتحليل الكافي، علما أنها حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر خصوصا بالحكامة، والاقتصاد الأخضر، والعدالة الاجتماعية، وأمن الأشخاص والسلع.

وفيما يخص الرصد والتقييم، أشارت معظم البلدان إلى ضرورة الجمع بين المؤشرات النوعية والكمية من أجل الإحاطة بشكل أفضل بالغايات المرجوة وتشجيع المسؤولية في التنفيذ. وقد وُصف غياب المؤشرات على المستوى المحلي بأنه نقص جسيم ساهم في استمرار، أو بالأحرى تفاقم، الفوارق بين مختلف المناطق في البلد نفسه، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. ولا يمكن أن يتحقق الإنصاف في الحصول على الخدمات الأساسية والاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية الإقليمية إلا بوجود مؤشرات وجاهة محددة على المستوى الإقليمي.

ويعرض الجدول 6 أدناه ملخص نتائج المشاورات الوطنية للخطة لما بعد 2015.

الجدول 6: عرض المجالات والمواضيع ذات أولوية المحددة إثر المشاورات الوطنية

البلد	مدى التقدم في المشاورات الوطنية إلى حدود حزيران/يونيه 2013	المجالات ذات أولوية	المواضيع ذات أولوية
الجزائر	مكتمل	الحكامة الجيدة ودولة القانون	- تحسين الحصول على الخدمات العمومية وتحسين جودة أدائها، خصوصا بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة؛
			- تبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد، واعتماد توأصل أفضل بين السلطات والمواطنين
			- احترام الحريات، وتطبيق أفضل للقانون وتشجيع وتعزيز القضاء؛
			- الحوار الاجتماعي وتنمية فضاءات التشاور.
			- تدبير أفضل للعقار وإطار العيش، والتحقينات الموجهة للبناء الأكثر فعالية، وتقليص التكاليف
			- زيادة مراعاة الإنصاف في توزيع المساكن الاجتماعية
			- محاربة بعض الأزمات الاجتماعية (الجوحر، المخدرات، ...)
			- توعية الفاعلين المعنيين في هذا المجال، وتشجيع الوقلية وأوجه التأزر بين العديد من المتدخلين؛
			- محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وغيرها من الأزمات العابرة للحدود
			- اقتصاد أكثر تنوعا، نمو اقتصاد مبني أكثر على القطاعات المنتجة والمحترمة للبيئة، وذات محتوى ملموس من تكنولوجيا المعلومات والاتصال (إعادة توزيع الإيرادات على أساس إنتاجية العمل، والتي تحفزها الزراعة وقطاع البناء والأشغال العمومية وأيضاً اقتصاد المعرفة).
			- وتوزيع أفضل للثروات المحصلة؛
			- نظام تعليمي/تدريب عالي الأداء تربطه أوجه تأزر قوية مع الميدان الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الإنصاف الترابي.
- برامج تمكين المرأة والشباب.			
- محاربة التصحر والجفاف			
- تحسين المقاومة تجاه تغير المناخ			
- إعادة تأهيل المنظومات البيئية المتدهورة وحماية التنوع البيولوجي			
- محاربة التلوث			
- تحسين جودة التعليم، وقابلية الحصول عليه (خصوصا بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي المناطق الأكثر عزلة)			
- التحديث (خصوصا عبر تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال)			
- القضاء على الأمية			
- زيادة الاستثمار في التدريب المهني وفي البحث العلمي بهدف الرفع من الإنتاجية ومن أجور			

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

<p>العمل على المدى الطويل</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز مراعاة الإنصاف في المساعدة المقدمة من الدولة - حماية مجانية التعليم 			
<p>التضامن داخل العائلة، وبين الجماعات وبين منظمات المجتمع المدني</p> <ul style="list-style-type: none"> - ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام الرأي الآخر 	<p>الرؤى الاجتماعي</p>		
<p>الرفع من خدمات العلاج، لاسيما المتخصصة منها، عبر الزيادة في توسيع شبكة الخدمات المقدمة للمناطق التي تعاني من نقص في التغطية (على وجه الخصوص الجنوب والمناطق المعزولة) والسكان الذين يعانون من العوز الشديد (عبر تكثيف الهياكل الملائمة)</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز قدرات الخدمات الصحية والموارد المالية المخصصة (عبر توفير التدريب مدى الحياة والرفع من الميزانيات) - الزيادة في الاعتماد على الترشيد والشفافية في تدير الموارد - دعم مبادرات التنمية التي تستهدف الشباب والنساء والأطفال - تقابض الفوارق الإقليمية ورفع النفقات الاجتماعية - إبعاش الاقتصاد عبر ترسيخ ثقة المستثمرين فيه، وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل والرفع من النفقات الاجتماعية 	<p>الصحة والحصول على العلاج</p>	<p>الاقتصاد الشامل</p>	<p>مكتمل مصر</p>
<p>اتخاذ التدابير الملائمة للتحكم في هجرة الشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> - حماية الحدود المصرية واستتباب الأمن في الشوارع عبر تطبيق قوانين الحماية من الجرائم والمخلف 	<p>أمن الأشخاص</p>		
<p>تشجيع تعزيز المؤسسات وإشراك جميع الفاعلين في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية (خصوصا منهم الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية)</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأكد من كفاية الموارد المخصصة لتتبع وتقييم وتخزين الوثائق في إطار تنفيذ البرامج التنموية - التأكد من صياغة استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة بطريقة عقلانية ومن تزويدها بالكفاءات البشرية والموارد المالية اللازمة لتنفيذها - إعداد مدونة الأخلاقيات الخاصة بالمجتمع المدني - توسيع الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص - فتح قنوات التواصل أمام جميع منظمات المجتمع المدني - تشجيع مشاركة مكثفة للمواطنين في نشاط المجتمع المدني وتشجيع التطوع - إشراك المجتمع المدني المصري والجامعيين والقطاع الخاص في صياغة السياسات العمومية، خصوصا الرؤية المستقبلية للبلاد، والأهداف والمؤشرات - إصلاح نظام التعليم عبر تكييفه مع احتياجات سوق الشغل - تشجيع دولة الحق والقانون للجميع - اعتماد إصلاحات عميقة في قطاعي التعليم والصحة لضمان رفاه جميع المواطنين 	<p>الحكومة</p>	<p>العدالة الاجتماعية</p>	

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز السياسات الاجتماعية للتحكم في النمو الديمغرافي وفي الصحة، عبر حملات الإعلام والتوعية (التخطيط الأسري، والصحة الإنجابية، والتحكم في الولادات ...) - إدراج تشجيع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الدستور، وفي سياسات واستراتيجيات الحكومة، وفي المؤسسات الدينية. 			
<ul style="list-style-type: none"> - دعم المبادرات التي تستهدف الطاقات البديلة عن الطاقات الأحفورية (خصوصا منها الطاقات المتجددة) - اعتماد تدابير تهدف إلى حماية البيئة، والسلامة الغذائية والمحافظة على الموارد المائية لفائدة الأجيال القادمة 	البيئة المستدامة		
<ul style="list-style-type: none"> - توفير تعليم رفيع المستوى للجميع - ضمان الحصول على خدمات صحية ذات جودة - ضمان فرص الشغل الكريم لكل مواطن في إطار النمو الاقتصادي المستدام 	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مكتمل	المغرب
<ul style="list-style-type: none"> - دعم بروز طبقة سياسية مسؤولة، تضمن احترام الحقوق والمؤسسات - تشجيع مشاركة النساء في السياسة - تشجيع قيم المواطنة - محاربة الفساد بفعالية من أجل ضمان الحقوق للجميع 	الحكومة ودولة القانون		
<ul style="list-style-type: none"> - احترام البيئة قيمة مواطنة بالأساس - وحدهما التعايش السلمي والسلام الدولي يمكنهما ضمان سلامة الأبتخاص والجماعات 	البيئة المستدامة والسلام والأمن		
<ul style="list-style-type: none"> - توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة - تعزيز دور الأمم المتحدة لتنسيق تمويل التنمية المستدامة 	التنسيق وتمويل التنمية المستدامة		
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحقوق نفسها للجميع، دون فوارق أو تمييز 	حقوق الإنسان		
<ul style="list-style-type: none"> - تقابض الفقر - تقليص البطالة، خصوصا في صفوف الشباب - إنعاش الزراعة والصناعة - تقوية القطاع الخاص - محاربة تدوير البيئة - التحكم في تأثير تغير المناخ، وفي المخاطر والكوارث الطبيعية - تنويع وسائل العيش في الوسطين الريفي والحضري - تشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة وتربية الماشية - توفير شبكة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية الأساسية - تعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق حكامه أفضل - دعم وإتمام عملية اللامركزية 	نمو شامل ووسائل عيش مستدامة	مكتمل	السودان
		في طور التحقيق	موريتانيا

تقرير عن أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا

<p>تحسين التنسيق بشأن المساعدة على التنمية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تشجيع دولة القانون - لامركزية سلطات التبير والتخطيط وتخصيص الميزانية - تعزيز أنظمة الحالة المدنية وأنظمة حماية الأطفال - تعزيز قدرات الفاعلين في التخطيط وفي تحليل البيانات - تعزيز القدرات في مجال إدماج النوع الجنساني - ضمان السلام والوثام الاجتماعي عبر تشجيع الحوار والتنوع الثقافي (دعم المجتمع المدني لمضطلع بدور حاسم في هذا المجال، تحقيق أمن مختلف الجماعات، مراقة الاتجار في الأسلحة الخفية) 		
<p>الحصول المستدام على الخدمات الأساسية لفائدة جميع السكان (تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)</p> <ul style="list-style-type: none"> - بناء القدرات من أجل تحقيق تنمية مستدامة - تعزيز الإصلاحات لبلوغ حكامه شفافة - تعزيز السياسات القطاعية - تنفيذ فعال وناجح للسياسات القطاعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية - دعم تعميم الخدمات الأساسية ذات جودة عبر استهداف الفئات الأكثر عوزا. 	<p>الحصول على الخدمات الأساسية والبنيات الأساسية</p>	

3.2. مواءمة المجالات والمواضيع

بناء على التحليلات المنجزة سابقا وباعتبار الأولويات التي عبرت عنها بعض البلدان إثر المشاورات الوطنية القطرية ل خطة التنمية لما بعد 2015، يمكن أن نقترح ونشرح المجالات والمواضيع ذات الأولوية المحددة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية. ونظرا للترابط بين بعض المواضيع (علاقات بين ركائز التنمية المستدامة الثلاثة) وضرورة تقليص عدد المواضيع ذات الأولوية، عملنا على توليف هذه المواضيع. وقد احترم هذا التوليف الانسجام بين المجالات والمواضيع دون إغفال الأولويات المعبر عنها على مستوى المنطقة دون الإقليمية.

1.3.2. الهدف 1: تقليص الفقر، والتمهيش والإقصاء الاجتماعي تجاه الفئات الهشة

ينقسم هذا المجال إلى أربع غايات رئيسية : أ) القضاء على الفقر؛ ب) ضمان المساواة بين الجنسين؛ ج) توفير التعليم والتدريب؛ د) تحقيق الأمن الغذائي.

1.1.3.2. القضاء على الفقر

رغم تضاؤل الفقر بوتيرة ملموسة في السنوات الأخيرة على مستوى المنطقة دون الإقليمية وأن العديد من البلدان يمكن أن تحقق الهدف الإنمائي الأول بحلول 2015، نلاحظ وجود أرقام مخيفة في بعض البلدان. ونخص بالذكر هنا موريتانيا والسودان، حيث بلغ معدل الفقر على التوالي 42 و46% سنة 2012. من جهة أخرى، يعد معدل الفقر في المغرب ومصر مرتفعا نوعا ما (أكثر من 25%). ويرتفع هذا المعدل أكثر في المناطق الريفية، إذ يعاني 50% من سكانها من الفقر، خصوصا في موريتانيا ومصر والسودان.

ويمكن تقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من استقاء عدد من الدروس، لاسيما في ما يتصل بالعوامل الحاسمة في تقليص الفقر والتي لم تتم مراعاتها في العملية الأولى. ويتعلق الأمر خصوصا بالولوج إلى الأرض والملكية العقارية. وينبغي إدراج هذا الموضوع ضمن المواضيع المحددة ذات أولوية. وينبغي أيضا على البلدان المعنية أن تتخذ التدابير الملائمة لتسهيل الولوج إلى هذه الحقوق بكل إنصاف وشفافية.

ويتعين تحديد عتبة الفقر حسب كل بلد وأيضا حسب المنطقة دون الإقليمية. ويمكن اعتبار تأثير التفاوتات الإقليمية والفوارق الاجتماعية على الفقر في خانة المواضيع ذات أولوية. وسيساهم تسليط الضوء على آثار التدابير الاجتماعية (الحماية الاجتماعية، والصحة)، والبيئية (الحصول على الماء وعلى الطاقة)، والاقتصادية (النمو الشامل) على الفقر، في تتبع الإدراج الكلي لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

2.1.3.2. ضمان المساواة بين الجنسين

ربما تحسن وضع المرأة تحسنا ملحوظا في مجالي التعليم والصحة، لكننا نلاحظ وجود تأخير كبير فيما يتعلق بالعمالة والحصول على عوامل الإنتاج، والعدالة والتمثيلية في مراكز اتخاذ القرار. ومع ذلك، سينعزز النمو عبر منح النساء فرصا اقتصادية أفضل وسيترتب عنه تراجع الفقر.

وسيتطرق هذا المحور إلى مواضيع مثل الأمن بالنظر لارتفاع العنف والجرائم تجاه النساء في المنطقة دون الإقليمية (حالة مصر مؤخرًا). وينبغي أن يصبح إدراج مقارنة النوع في تحديد الميزانية عنصرًا ذا أولوية. وأخيرًا، تظهر أهمية الحصول على العلاجات الصحية، لاسيما في الوسط الريفي بأنها أولوية إضافية ينبغي مراعاتها.

3.1.3.2. إتاحة التعليم والتدريب المهني

تشهد جودة الأنظمة التعليمية في المنطقة دون الإقليمية تراجعًا مستمرًا، إذ لا تمكن هذه الأنظمة من الاستجابة لحاجيات سوق الشغل. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي إجراء إصلاحات عميقة تستهدف التدريب المهني والتقني من أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات السوق. وتخص هذه الإصلاحات أيضا التعليم الابتدائي والثانوي والعالى، إضافة إلى التعليم غير الرسمي. ولبلوغ هذا الهدف، يتعين حشد موارد تمويل هائلة لهذا القطاع والاستثمار في تعزيز هيئة التدريس. وينبغي مراعاة المساواة بين الرجل والمرأة وتتبع التلازم بين الرأس مال البشري والقابلية للتشغيل.

4.1.3.2. تحقيق الأمن الغذائي والنوعية التغذوية

تتمتع الزراعة وتربية الماشية والصيد بقدراتها الهائلة على تقليص الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. ويعاني بلدان اثنان من هذه المنطقة دون الإقليمية باستمرار من أزمات غذائية حادة ومن نقص شديد في التغذية (موريتانيا والسودان).

وينبغي أن تكون المواضيع مثل تهمين الموارد الطبيعية، وأنظمة الإنتاج والاستهلاك المستدامة والفوارق الاجتماعية والصحة والفقر، عنصر توجيه للسياسات التي ينبغي تنفيذها لتحقيق الأمن الغذائي وبلوغ نوعية تغذوية كافية.

2.3.2. الهدف 2 : ضمان الحصول على الخدمات الأساسية للجميع

يتطرق هذا الهدف إلى المكونين التاليين : أ) الخدمات الصحية والعلاج بجودة عالية؛ ب) الحصول على الماء والصرف الصحي للجميع.

1.2.3.2. توفير الخدمات الصحية والعلاج بجودة عالية للجميع

يندرج الحق في الصحة للجميع اليوم ضمن معظم استراتيجيات التنمية في بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتجدر الإشارة بالأداء الجيد في هذا المجال، باستثناء موريتانيا والسودان. وقد تم تحقيق تقدم ملموس، لاسيما فيما يخص الحصول على خدمات الصحة الأساسية، وتقليص وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وتحسين الصحة العامة للسكان. إلا أن هذه المهمة لم تكتمل بعد في المنطقة دون الإقليمية، التي بدأت تواجه تحديات جديدة نذكر من بينها سوء التغذية لدى الأطفال الذي يقلص القدرات الإنتاجية للسكان، والانخفاض الحاد في الميزانية بسبب الظرفية الاقتصادية الحالية، وضعف مستوى النفقات المخصصة لقطاع الصحة في بعض البلدان، وارتفاع تكاليف العلاج. ويتعين أيضا التطرق إلى مسائل أخرى تخص جودة الحماية الاجتماعية ومستواها، وتدريب العاملين في قطاع الصحة وتدبير النفايات الطبية البيولوجية.

بالتالي، ينبغي تخصيص استثمارات ضخمة لإنشاء آليات حديثة، ونظام تدبير المعلومات وهياكل تنظيمية جديدة من أجل ضمان جودة وسلامة وإنصاف وفعالية خدمات الصحة.

ينبغي أيضا بذل جهود جبارة في بلدان مثل موريتانيا والسودان لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية المحددة في هذا المجال.

ويُرتقب إثر تحقيق التدابير المستهدفة في هذا المحور: أ) توفير الحصول على الخدمات الصحية ذات جودة، وتكلفة مناسبة وتحترم سياسة القرب؛ ب) تعزيز القوة الإنتاجية لسكان المنطقة دون الإقليمية؛ ج) تحديث وتأمين أنظمة العلاج؛ د) تحقيق استدامة تمويل القطاع؛ هـ) تقليص التفاوتات الإقليمية والفوارق الاجتماعية.

2.2.3.2. ضمان الحصول على الماء والصرف الصحي للجميع

رغم تحقيق بعض الإنجازات الهامة في الوصول إلى مصادر مياه أفضل في المنطقة دون الإقليمية، ما يزال تدبير المياه أحد التحديات الكبرى التي ستواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية في السنوات القادمة، بالنظر إلى ندرة هذا المورد وإلى توقعات الإجهاد المائي الذي سيميز السنوات المقبلة¹⁵.

ويتطلب الاستهلاك الكبير للماء، خصوصا لأغراض الزراعة، مرفوقا بتأثير تغير المناخ، اعتماد أساليب تدبير مندمجة ومستدامة. ويتعين بهذا الصدد اكتساب المعرفة، الأوسع قدر الإمكان، بالطلب وبتطوره حسب نوع الاستهلاك في سبيل إعداد نظام تدبير فعال ومستدام.

ويثير وضع الصرف الصحي قلقا كبيرا، خصوصا في الوسط الريفي وبالنسبة لبعض بلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل موريتانيا والسودان.

ويُرتقب في هذا الجانب تحقيق تقدم ملموس من حيث التنمية الاقتصادية، خصوصا في الوسط الريفي، وأيضا من حيث تحسين ظروف الصحة، والنظافة الصحية، وجودة العيش عموما.

3.3.2. الهدف 3 : تحقيق تحويل هيكلي للاقتصاديات وبلوغ النمو الأخضر والشامل

يتكون هذا الهدف من أربع غايات رئيسية : أ) الاقتصاد الأخضر؛ ب) الحماية المستدامة للبيئة؛ ج) الطاقة المستدامة؛ د) النمو الشامل.

1.3.3.2. توفير الظروف الملائمة لتحقيق نمو أخضر

ينبغي أن يستفيد الفقراء أكثر من المزايا الاقتصادية للموارد الطبيعية. وغالبا ما تستحوذ مجموعات نخوية على هذه الأرباح النابعة من الموارد الغابوية، والمعدنية، والنفطية، والغازية، والبحرية، في حين أنها كفيلة بتحسين ظروف عيش الفئات الأكثر عزاء، بشكل ملموس. ويمثل فرض الضريبة على هذه

¹⁵ التكيف مع تغير المناخ ومقاومة الكوارث الطبيعية في المدن الساحلية بشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2011.

الموارد الطبيعية إجراء مهما للنمو الأخضر، غير أنه يتعين تكييفه لتفادي الإضرار بموارد رزق الفئات الأكثر فقرا.

ويكمل هذا المجال باقي المجالات، وخصوصا من المجال 5 (النمو الشامل والعمالة) والمجال 9 (البيئة)، بالنظر للوضع الحالي (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) في المنطقة دون الإقليمية. ويجمع بين التدبير المستدام للموارد الطبيعية، ومقاومة المناخ، والنمو الأخضر من أجل إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويمثل توصية قوية ضمن تقرير ريو+20.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي على البلدان إجراء عمليات تقييم بيئي دورية على جميع المستويات: السياسي، والاقتصادي الكلي، والبرامج التنموية، والمقاولات الخاصة، وسلوك المواطنين.

وينبغي أيضا تحفيز نقل التكنولوجيا الخضراء بين بلدان الشمال وبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، على سبيل المثال عبر آلية التنمية النظيفة. ويتعين أيضا إجراء تقييم الاحتياجات التكنولوجية للمنطقة دون الإقليمية في هذا المجال.

من جهة أخرى، يمثل هذا المحور وسيلة لتعزيز التكامل الإقليمي عبر السياسات، وتنسيق التشريعات. وآليات التمويل الأخضر، والعمالة، وتبادل التكنولوجيا، والتجارة.

ويُرتقب من تنفيذ هذه المواضيع: (أ) تحسين الرفاه؛ (ب) تقليص التفاوتات الإقليمية والفوارق؛ (ج) توفير فرص الشغل الخضراء؛ (د) تقليص انبعاثات الكربون والتلوث عموما؛ (هـ) إجادة التنمية الصناعية النظيفة.

2.3.3.2. المساهمة في تحقيق نمو شامل

رغم التحولات الهيكلية التي تشهدها هذه المنطقة دون الإقليمية منذ 3 أو 4 عقود، لم يتمكن مستوى ووتيرة النمو الاقتصادي من تحفيز العدد الكافي من مناصب الشغل بما يستجيب للارتفاع القوي في عدد الشباب. ويتصنف معدل البطالة اليوم، خصوصا في صفوف الشباب، من بين الأعلى عالميا. وقد اهتزت ثقة المستثمرين والمستهلكين، خصوصا بعد حركات المطالب الاجتماعية التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية قبل سنتين. وكانت التنمية الصناعية بطيئة وضعيفة الأداء، خصوصا بالمقارنة مع بلدان نامية أخرى، لاسيما في شرق آسيا.

ويُعد إشراك القطاع الخاص حاسما على أساس العلاقات الشفافة بينه وبين الحكومة. ويمثل كل من تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتكثيف شعب التعليم والتدريب المهني، وإنتاج القيمة المضافة من أجل تطوير الشعب ذات إمكانات نمو عالية، مجالات هامة يتعين أخذها بعين الاعتبار.

ويرتقب من هذا المحور أن يساهم في: (أ) توفير فرص الشغل الكريمة والمستدامة، لاسيما للشباب؛ (ب) القضاء على الفقر؛ (ج) تقليص الفوارق بين الجنسين؛ (د) تشجيع روح المقاولات؛ (هـ) تقليص التفاوتات الإقليمية قدر الإمكان.

3.3.3.2. اعتماد طاقة مستدامة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2012 بأنها السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع. وكانت تلك مناسبة للمجتمع الدولي ليشدد على أهمية نقل التكنولوجيا ونشرها على المستوى العالمي، خصوصا في إطار التعاون شمال-جنوب، والتعاون جنوب-جنوب. والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد حددت الخطة العالمية المنبثقة عن هذه المبادرة ثلاثة أهداف رئيسية: أ) إتاحة الخدمات الطاقية الحديثة للجميع؛ ب) تقليص الكثافة الطاقية العالمية بمقدار 40%؛ ج) زيادة استخدام الطاقات المتجددة في العالم بمقدار 30%.

وتحليل الوثيقة النهائية لريو+20 على إتاحة الطاقات الحديثة للجميع، ومضاعفة معدل الفعالية الطاقية، ومضاعفة حصة الطاقات المتجددة ضمن المزيج الطاقى العالمي. وإضافة إلى ذلك، تشير إلى أن الانتقال الطاقى المرغوب يستلزم مراعاة قدرات كل بلد ونقط ضعفه.

وتمثل الطاقات المتجددة بديلا حقيقيا عن الطاقات الأحفورية في شمال أفريقيا. وتستطيع إمكانات هذه الموارد من الطاقات المتجددة تلبية الاحتياجات الطاقية الحالية والمستقبلية لبلدان المنطقة دون الإقليمية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. لكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم الطلب الطاقى المتزايد في جميع البلدان، ما تزال تفاوتات مهمة قائمة سواء من حيث الحاجيات والتزويد الطاقى، أو استخدام الطاقات المتجددة وسياسة الفعالية الطاقية. فعلى سبيل المثال، تسجل موريتانيا اليوم أحد معدلات الحصول على الطاقة في الوسط الريفي الأقل عالميا (>5%).

ويتعين بذل جهود جبارة لمراعاة جميع إكراهات المنطقة دون الإقليمية. ويتعلق الأمر ببناء القدرات (البشرية والتكنولوجية) لاستغلال الإمكانيات الهائلة، وحشد التمويل المستدام، مع إشراك فعال للقطاع الخاص.

4.3.3.2. تحقيق حماية مستدامة للبيئة

يأخذ هذا المحور بعين الاعتبار الرهانات البيئية في المنطقة دون الإقليمية. ويتعلق الأمر أساسا بالتصحر، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية، خصوصا منها التربة، والغابات، والمعادن، والنفط، والموارد البحرية، والمحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية (خصوصا الهشة منها)، وتدبير التلوث والنفايات، والتحكم في آثار تغير المناخ. وتم إحراز مستويات تقدم ضعيفة جدا في هذا المجال، في المرحلة الأولى (الهدف الإنمائي 7).

ويمر امتلاك هذه الرهانات عبر إدماجها الفعلي في السياسات والبرامج والمشاريع، وأيضا عبر مشاركة وانخراط القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تمثل الحكامة البيئية على المستوى المحلى موضوعا رئيسيا، يستند إلى رؤية ترابية للتنمية المستدامة (أجندة القرن 21) وتستهدف الاستغلال المستدام للرأسمال الطبيعي من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق.

ويمثل تطوير هذا المحور أيضا فرصة استراتيجية لتعزيز التكامل دون الإقليمي عبر تنسيق أفضل للتدابير والتعاون التقني والمالي الوثيق.

4.3.2. الهدف 4 – تحقيق السلام المستدام على أساس شفاف

يتألف هذا الهدف من غايتين: (أ) ضمان السلام والأمن؛ (ب) تحقيق حكمة جيدة مستدامة.

1.4.3.2. ضمان السلام والأمن

تحت التطورات التي شهدتها حديثاً المنطقة دون الإقليمية والمناطق دون الإقليمية المجاورة، على استباق المستقبل واعتماد مجموعة من السياسات والوسائل لإبعاد بؤر الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويتعلق الأمر أيضاً بتهدئة التوترات الاجتماعية والسياسية ومساعدة البلدان على تحقيق انتقال سلمي نحو دولة القانون والحكمة الديمقراطية. ويرتبط بلوغ الغايات التي سيتم تحديدها في هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بالنجاح الذي ستحققه بلدان المنطقة دون الإقليمية في باقي المجالات، خاصة منها ما يتصل بالعمالة، والعدالة الاجتماعية (تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الإقليمية)، والحكمة، والوصول إلى الخدمات الأساسية (الماء، والصحة، والطاقة).

وينبغي اعتبار كل من ضمان العدالة المنصفة للجميع، وبناء قدرات قوات الأمن، وتأمين الحدود، ومحاربة الإرهاب والتطرف، وانخفاض الجريمة، مواضيع ذات أولوية للإجابة على الأهداف التي ينشدها هذا المجال.

ويُرتقب أن تفضي التدابير المنجزة إلى: (أ) تقليص مخاطر انعدام الاستقرار السياسي واستعادة ثقة المستثمرين؛ (ب) ترسيخ العدالة الاجتماعية في عمل الدولة؛ (ج) تحسين ظروف عيش ورفاه السكان.

2.4.3.2. تحقيق حكمة جيدة و مستدامة

يتعلق الأمر بتعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والقطاع الخاص في مجال الحكمة الجيدة: التخطيط التقني وتخطيط الميزانية، والتنسيق بين القطاعات، وتقييم السياسات العمومية، ومحاربة الفساد. وبالموازاة مع ذلك، سيُسَلط الضوء على التحكم في سجلات الحالة المدنية، وتعزيز المشاركة المواطنة، وشفافية العمليات الديمقراطية، ودعم سياسات اللامركزية واللامركز.

وسيحدهد هذا المحور تأثيراً إيجابياً على تكافؤ الفرص بين المواطنين وبين المناطق، ويساهم في ترسيخ سلطة الدولة، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية على جميع التراب الوطني، وتوفير فرص الشغل المستدامة والكرامة، وحماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي والمنظومات البيئية سواء على المستوى دون الإقليمي أو المحلي.

ثالثا – أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة

1.3. ملخص حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية

1.1.3. المزاي

تمت ملاحظة تأثير ملموس لحشد الفاعلين على مستوى المنطقة دون الإقليمية، وذلك علاقة بعملية تنفيذ وتتبع الأهداف الإنمائية للألفية. وأسفرت جهود التعاون التي يبذلها الشركاء التقنيون والماليون، خصوصا منهم منظومة الأمم المتحدة، عن أول مفعول وهو اكتساب الوعي بصفة استثنائية على مستوى جميع الفاعلين في التنمية في مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية. ومكنت المقاربات المستخدمة من بروز المجتمع المدني بشكل مكثف، والذي أصبح له منذ هذه العملية حضور بارز في عمليات اتخاذ القرار، من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في تدخيل آليات التشاور والمشاركة في القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة.

وترتب أيضا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة أساسية تمثلت في جعل محاربة الفقر في صلب رهانات التنمية. وتسنى أيضا عرض وشرح نمط الفقر وأبعاده المعقدة أمام مختلف الفاعلين. إضافة إلى ذلك، وبهدف إعطاء معلومات أكثر عن المؤشرات المقترحة، بذلت البلدان جهود كبيرة لجمع البيانات وإعداد أنظمة معلومات أكثر ملاءمة.

وينبغي تجميع هذه المكتسبات لتشكيل القاعدة الداعمة لإعداد أهداف التنمية المستدامة.

2.1.3. مواطن النقص

رغم الاهتمام الذي أثارته الأهداف الإنمائية للألفية والاستثمارات التي خصصتها البلدان لبلوغها، نلاحظ بجلاء أن الرهان الرئيسي المتمثل في الفقر لم يفقد طابعه التهديدي، خصوصا مع توسع الفقر المدقع في بعض البلدان (مثل موريتانيا). ويُفسر هذا الفشل بعاملين اثنين: (أ) لم تتطرق الأهداف الإنمائية للألفية فعليا للأسباب الحقيقية للفقر وإنما لمظاهره، علما أن هذه الأسباب قد تتغير من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر؛ (ب) عدم الأخذ بعين الاعتبار بعض المسائل الجوهرية التي لها تأثير مباشر على الفقر (مثل: الحكامة، ومحاربة الفساد، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والتفاوتات الإقليمية،...).

وغالبا ما تلاحظ المشاورات التي تم إطلاقها في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية بأن الأهداف الإنمائية للألفية اهتمت ببلوغ هدف معين دون مراعاة الوسائل التي تستخدم لبلوغه.

ويمثل عدم الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التي تبيّن العلاقات بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة نقطة ضعف رئيسية إضافية بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي يمكن أن نعتبر هذه المقاربة قطاعية

أكثر من اللازم. ومن جهة أخرى، تم إغفال خصوصيات بعض المناطق وإسهام التكامل الإقليمي في التنمية المستدامة.

2.3. اقتراح مصفوفة برمجة خاصة بأهداف التنمية المستدامة

على أساس التحليلات المنجزة بناء على المجالات والمواضيع ذات الأولوية المحددة، يقترح هذا التقرير مصفوفة برمجة تخص أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا، وتتضمن الأهداف ذات الأولوية والغايات والمؤشرات.

الجدول 7- مصفوفة عرض الأهداف والغايات والمؤشرات المقترحة للمنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا

المؤشرات	الغايات	الأهداف
1. نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1,25 دولار حسب تكافؤ القوة الشرائية.	الغاية 1. تقليص نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1,25 دولار إلى الصفر، في الفترة ما بين 2015 و2035.	الهدف 1- تقليص الفقر والإقصاء الاجتماعي تجاه فئات السكان الضعيفة
2. نسبة السكان المستفيدين من الحصول على الملكية العقارية	الغاية 2. رفع عدد الأشخاص الذين يتمتعون بحصول مأمون على الأرض والملكية العقارية بنسبة 50% (الوسط الحضري والريفي؛ النساء والرجال، التفاوتات الإقليمية)	
3. معدل تغطية الحماية الاجتماعية (العام، وحسب المناطق، والجنس، وحسب الخُمسيات).	الغاية 3. توفير الحماية الاجتماعية للجميع لفائدة فئات السكان الفقيرة والمعوزة، في أفق 2035 (تغطية 100% من السكان).	
4. نسبة السكان الذين يعانون من الجوع	الغاية 4. تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بثلاثة أرباع، في الفترة ما بين 2015 و2035.	
5. حصة الواردات في الاستهلاك الوطني	الغاية 5. اعتماد أساليب التدبير المستدام لشعب الإنتاج مثل الزراعة، وتربية الماشية، والصيد، مع الرفع من الإنتاج بنسبة 50% في الفترة ما بين 2015 و2035.	
6. نسبة السكان الذين لا يحصلون على المستوى الأدنى من الغذاء	الغاية 6. تحسين النوعية التغذوية للأطعمة (الإنتاجات الأولية والصناعات الغذائية) عبر اعتماد أساليب الإنتاج النظيفة.	
7. نسبة المساحات المسقية مقارنة مع الإمكانات الكلية	الغاية 7. تمكين جميع الأطفال، ذكورا وإناثا، من وسائل إتمام سلك كامل من الدراسات الثانوية، بحلول 2035.	
8. المعدل الصافي للتمدرس في المستوى الثانوي	الغاية 8. رفع قدرات الاستقبال في هياكل التدريب التقني والمهني بنسبة 50%، في الفترة ما بين 2015 و2035.	
9. المعدل الصافي للتمدرس في المستوى الابتدائي	الغاية 9. القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة بحلول 2035.	
10. عدد الأشخاص المستفيدين من التدريب التقني والمهني.		
11. معدلات وأجال الإدماج حسب التدريب.		
12. نسبة الفتيات مقارنة مع الذكور في التعليم الأولي والثانوي والعالي.		
13. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى		

<p>النساء من 15 إلى 24 سنة، مقارنة مع الرجال. 14. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان الوطني وفي مناصب المنتخبين المحليين.</p>		
<p>15. انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون (الفرد) واستهلاك الكلورو فلورو كربون الذي يستنفذ طبقة الأوزون (أطنان من إمكانات استنفاد الأوزون). 16. عدد المقاولات المكونة ومناصب الشغل الموفرة في مجال البيئة. 17. عدد البنيات الأساسية المشيدة الخاصة بالكهرباء، وكثافة الشبكات. 18. حصة الاستثمارات الخضراء من مجموع الاستثمارات. 19. نسبة بطالة الشباب غير المؤهل 20. نسبة بطالة الشباب الحاملين لشواهد النظام الجامعي 21. نسبة التشغيل إلى عدد السكان 22. حصة الاستثمارات الخاصة الممنوحة 23. حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي 24. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الطاقة الكهربائية 25. حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي. 26. معدل تقليص كثافة الاستهلاك الطاقوي المرتبط ببرامج الفعالية الطاقوية. 27. حصة المناطق البرية والبحرية المحمية مقارنة مع المساحة الإجمالية. 28. نسبة الأنواع المهددة بالانقراض 29. معدل تدهور الموارد الطبيعية. 30. كلفة تدهور الموارد الطبيعية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)</p>	<p>الغاية 10. توفير مناصب الشغل الخضراء التي تمثل 20% من التشغيل الوطني، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 11. تطوير صناعة نظيفة بما يمثل 30% من الإنتاج الصناعي الوطني، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 12. تحويل وتقوية البنيات الأساسية الطاقوية لجعل الكهرباء سهلة الولوج وفي المتناول بحلول 2035. الغاية 13. تقليص نسبة الشباب العاطل عن العمل وغير المؤهل إلى النصف، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 14. تقليص نسبة البطالة والعمالة الناقصة للشباب خريجي الأنظمة الجامعية إلى النصف على الأقل، بحلول 2035. الغاية 15. رفع معدل نمو الاستثمارات الخاصة إلى الضعف، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 16. مضاعفة حصة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035. الغاية 17. زيادة عدد المستفيدين من خدمات القروض لإنشاء نشاط إنتاجي بنسبة 50%، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 18. تقليص عدد العاملين في القطاع غير الرسمي إلى النصف، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 19. رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 30% من مجموع المزيج الطاقوي، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 20. تحقيق حصول الجميع على الطاقات النظيفة والحديثة والفعالة بحلول 2035 (خصوصا في قطاعات الزراعة، والبناء، والصناعة، والنقل). الغاية 21. ضمان إدراج البيئة في جميع السياسات العمومية (دون الإقليمية، والوطنية والمحلية) من أجل تدبير مستدام للمسائل البيئية، بحلول 2035. الغاية 22. تقليص معدل تدهور الموارد الطبيعية والغابات والتنوع البيولوجي إلى النصف، بحلول 2035.</p>	<p>الهدف 2- تحقيق تحويل هيكلي للاقتصاديات وبلوغ النمو الأخضر والشامل</p>

<p>31. معدل تطبيق الدراسات والافتحاضات البيئية/البرنامج أو المشروع (العمومي أو الخاص). 32. معدل تدهور التربة. 33. إنتاجية المنظومات البيئية للوحدات. 34. عدد وطبيعة المبادرات البرامج الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. 35. عدد مشاريع آليات التنمية النظيفة وحجم التمويلات المخصصة.</p>	<p>الغاية 23. تقليص تدهور التربة إلى النصف ومحاربة التصحر والجفاف، بحلول 2035. الغاية 24. تعزيز إنتاجية المنظومات البيئية للوحدات. الغاية 25. تحسين مقاومة وقدرة التكيف الخاصة بالمنظومات البيئية والأنظمة الإنتاجية والسكان تجاه تغير المناخ. الغاية 26. تحسين تدبير المخاطر والكوارث.</p>	
<p>36. نسبة الأشخاص الذين يسكنون على بُعد أكثر من 15 دقيقة من أقرب مركز صحي. 37. نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان في الوسط الريفي. 38. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 39. معدل الوفيات النفاسية. 40. حصة النفقات الصحية من مجموع النفقات العمومية الوطنية. 41. نسبة السكان الذين لا يحصلون على ماء الشرب على الصعيد الوطني. 42. نسبة السكان الريفيين الذين لا يحصلون على ماء الشرب. 43. نسبة السكان الحضريين الذين لا يستفيدون من نظام ملائم للصرف الصحي. 44. نسبة السكان الريفيين الذين لا يستفيدون من نظام ملائم للصرف الصحي.</p>	<p>الغاية 27. تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 28. تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار الثلثين، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 29. الزيادة في حجم النفقات العمومية في مجال الصحة بمقدار الربع، في الفترة ما بين 2015 و2035. الغاية 30. تحقيق إتاحة تعميم حصول الأسر المعيشية على ماء الشرب في جميع المباني والمؤسسات العمومية. الغاية 31. زيادة نسبة السكان الحضريين الذين يستفيدون من الصرف الصحي بمقدار ثلاثة أرباع، ونسبة السكان الريفيين الذين يستفيدون من الصرف الصحي بمقدار النصف، في الفترة ما بين 2015 و2035.</p>	<p>الهدف 3 - ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية</p>
<p>45. عدد أعمال العنف المسجلة (بما فيها ما يتصل بالإرهاب والتطرف). 46. عدد جنح الصحافة المقموعة /والمقالات التي تم تنفيذ الرقابة عليها/ووكالات الإعلام المقفلة. 47. عدد الأشخاص المعتقلين بسبب</p>	<p>الغاية 32. إلغاء منابع النزاع (العرقى، والحدودي، والمجتمعي، والديني، ...) بحلول 2035. الغاية 33. إلغاء الاعتقال بتهمة جنحة الرأي، بحلول 2035. الغاية 34. التأمين التام لسجلات الحالة المدنية بحلول 2035. الغاية 35. تقليص جميع أشكال الفساد بنسبة 90%،</p>	<p>الهدف 4- ترسيخ الأمن المستدام على أساس شفاف</p>

<p>جنحة الرأي.</p> <p>48. متوسط المدة الزمنية للنظر في الملفات أمام القضاء.</p> <p>49. عدد حالات الغش والتزوير في وثائق الحالة المدنية.</p> <p>50. حصة الوثائق الإدارية التي تكلفت بها بالكامل الإدارات اللامركزية واللاممركزة.</p> <p>51. عدد عمليات التناوب السياسية السلمية على المستوى الوطني (الانتخابات الرئاسية والمحلية) (الانتخابات التشريعية والجماعية).</p> <p>52. درجة استقلالية القوى المعارضة الدستورية.</p> <p>53. وتيرة التعديلات الدستورية.</p> <p>54. عدد المشاريع والبرامج والمبادرات التنموية التي يُنفذها المجتمع المدني والقطاع الخاص.</p>	<p>بحلول 2035.</p> <p>الغاية 36. ضمان المشاركة الحرة لجميع مؤسسات المعارضة، بحلول 2035.</p>	
--	--	--

رابعا - خلاصات وتوصيات من أجل امتلاك وتفعيل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية

يهدف هذا العمل إلى تحليل أولويات التنمية المستدامة في بلدان المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا ليفضي إلى اقتراح مصفوفة تخص أهداف التنمية المستدامة، تتضمن الأهداف والغايات والمؤشرات. ويبن التحليل المنجز بأن هذه المنطقة دون الإقليمية، رغم إمكاناتها البشرية الاستثنائية وثرواتها الطبيعية الهائلة، تواجه اليوم تحديات كبرى اجتماعية واقتصادية وبيئية التي قد تعيق من حيث طبيعتها التنمية المستدامة لهذه المنطقة إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة.

وقد جرد التقرير وحل مختلف التحديات التي ينبغي على المنطقة دون الإقليمية رفعها من أجل بلوغ التنمية المستدامة. وتمت صياغة الأهداف الرئيسية بطريقة تأخذ بعين الاعتبار جميع المجالات ذات أولوية (الجدول 6).

الجدول 8 - أهداف التنمية المستدامة والمواضيع ذات أولوية المحددة

الهدف 1- تقليص الفقر، والتهميش والإقصاء الاجتماعي تجاه فئات السكان الضعيفة	الهدف 2- تحقيق تحويل هيكلي للاقتصاديات وبلوغ النمو الأخضر والشامل	الهدف 3- ضمان وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية	الهدف 4- ترسيخ الأمن المستدام على أساس شفاف
<ul style="list-style-type: none"> - الزراعة المستدامة والأمن الغذائي - تقليص الفقر والعمالة - النوعية التغذوية والنظافة الصحية - الفوارق الاجتماعية، والفقر، ووسائل العيش المستدامة - التعليم والتدريب التقني والمهني رفيع المستوى - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - شبكات الأمان والحماية الاجتماعيان - تقليص التفاوتات الإقليمية والمقاربة المجالية للتنمية المستدامة - التكامل الإقليمي 	<ul style="list-style-type: none"> - الاقتصاد الأخضر - والتثمين المستدام للموارد الطبيعية - النمو الشامل - بطالة الشباب - والحماية الاجتماعية - إطار للاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص - البنيات الأساسية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة - التطور الصناعي والبحث والتطوير وأنظمة الإنتاج المستدامة - تغيير المناخ وتقليص مخاطر الكوارث 	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحصول على الخدمات الصحية ذات جودة - النمو الديمغرافي والتطور الحضري - وصول الجميع إلى الماء والصرف الصحي 	<ul style="list-style-type: none"> - الحكامة الجيدة - أمن وسلامة الأشخاص، والسلع، والأوطان. - دولة القانون والعدالة الاجتماعية - حشد الموارد المالية - بناء القدرات

	<ul style="list-style-type: none"> - التصحر والجفاف - التدبير المستدام للموارد الطبيعية (التربة، والمياه، والغابات) - الأمن الطاقوي والطاقات النظيفة والمستدامة - حماية التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية - إدراج عنصر البيئة في السياسات العمومية - التلوث وتدبير المنتجات الكيميائية والنفايات الخاصة 	(المبادلات، والتجارة، والتعاون، وتنسيق السياسات، ...)
--	---	---

فور صياغة هذه الأولويات انطلاقاً من حصيلة تنفيذ التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية، من ريو 92 إلى ريو+20. تسنى استكمالها بنتائج المشاورات الوطنية بشأن خطة التنمية لما بعد 2015، التي شرعت في خمسة بلدان من أصل سبعة من هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أفضى هذا الإجراء إلى صياغة المجالات والمواضيع ذات أولوية التي انبثقت عنها فيما بعد أهداف التنمية المستدامة (الجدول 8).

ولتنفيذ الأولويات المحددة، يتعين إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تهدف إلى تسهيل النمو المستدام والشامل والعاقل، وإلى تحسين ظروف عيش السكان. ويُرتقب أن يؤدي منحى التنمية المتّبع إلى تقليص الفقر المرتبط بالدخل والفوارق، وتوفير فرص الشغل الكريم، وتوسيع إتاحة الخدمات الاجتماعية، وتعزيز المقاومة تجاه الكوارث المناخية. ويُنتظر أن تسهم أهداف التنمية المستدامة المقترحة والغايات المرتبطة بها في الاستجابة لهذه التطلعات شريطة أن يتم تنفيذ سياسات ملائمة واعتماد آليات تتبع وتقييم صارمة، بوجود الموارد البشرية والمالية اللازمة. ولتحقيق تتبع وتقييم الإنجازات على الوجه الأمثل تم اقتراح بعض المؤشرات.

وحرصت عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة على الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التوصيات المنبثقة عن وثيقة ريو+20 والمدرجة ضمن دفتر حملات هذه الدراسة. ونذكر من بين هذه التوصيات: (أ) الحاجة إلى مراعاة انسجام ومواصلة مكتسبات الأهداف الإنمائية للألفية للعمل على إنجاح التدابير التي في طور الإنجاز؛ (ب) تقليص عدد الأهداف؛ (ج) العمل على إبراز الترابط البيئي بين أبعاد التنمية المستدامة بفضل إدماجها المتوازن؛ (د) المحافظة على الطابع العالمي للأهداف بالموازاة مع إدراج الخصوصيات دون الإقليمية والوطنية؛ (هـ) تسهيل إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015.

وفي هذا الإطار تقترح الدراسة 4 أهداف عامة، و36 غاية، و54 مؤشرا. وتتمثل إحدى ملامح وجاهة وإبداع أهداف التنمية المستدامة المقترحة في كونها عملت على مراعاة بعض المواضيع التي أغفلتها تماما الأهداف الإنمائية للألفية رغم أنها حاسمة في بلوغ التنمية المستدامة؛ ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالحكامة، ومحاربة الفساد، وتغير المناخ، والاقتصاد الأخضر، والعمالة، والتفاوتات الإقليمية.

وتندرج أهداف التنمية المستدامة المقترحة في سياق الأجندة الدولية التي تشارك فيها جميع مناطق العالم والتي تعمل بالفعل على إعدادها لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة. وستمكن مساهمات كل طرف من الاستجابة على الوجه الأمثل للحاجيات والأولويات التي عبرت عنها البلدان، وستساعد أيضا على تدارك مكامن النقص الملحوظة. وستشكل خلاصة التقارير المنجزة في المناطق دون الإقليمية الخمسة مساهمة أفريقيا في الرؤية الجديدة للتنمية التي رسم خطوطها العريضة تقرير "المستقبل الذي نبتغيه" المنبثق عن مؤتمر ريو+20.

مع ذلك، لا بد أن نشير إلى أن التنفيذ الفعال لهذه الأهداف ينطوي على عدد من المخاطر التي ينبغي على بلدان المنطقة دون الإقليمية التصدي لها.

وبداية، دائما ما يصعب تطبيق رؤية منهجية صرفة على أرض الواقع، مما يتطلب بذل مجهود التوعية، والإعلام، والتدريب وتوفير الوسائل الملائمة. وقد تعيق مكامن النقص فيما يتصل بجمع وتحليل البيانات تنفيذ هذه العملية. لهذا الغرض، يتعين على البلدان أن تبذل جهودا جبارة لتزويد الهياكل المكلفة بالإحصائيات وأنظمة المعلومات بالوسائل البشرية والمالية والمادية على قدر أهمية هذا الرهان.

ينبغي أيضا التأكد عبر استراتيجية طويلة المدى من: (ا) توعية وتنقيف الأطراف المعنية بشأن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على أوسع نطاق؛ (ج) تتبع وتقييم النتائج المحصلة بانتظام بغية تصحيح الأخطاء وتثمين النتائج.

من جهة أخرى سيكون من الأجدى تحقيق امتلاك أهداف التنمية المستدامة من لدن مختلف الفاعلين. لذا، يتعين على البلدان، بدعم من وكالات الأمم المتحدة، تنظيم الحملات الإعلامية بشأن رهانات وأهداف هذه الأجندة وأيضا بشأن وسائل التعاون التي سيتم الاعتماد عليها. وينبغي شرح التناسق وأوجه التكامل والاختلاف بين عمليتي الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة لجميع الفاعلين المكلفين بإنجاز عملية أهداف التنمية المستدامة.

ولتوضيح المسائل المرتبطة بالموارد المالية، التي غالبا ما تطرح في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي تخصيص اجتماعات وموائد مستديرة لهذا الموضوع بهدف طمأنة البلدان فيما يخص الدعم الذي سيقدمه الشركاء، من جهة، ثم تنسيق التدخلات بين هؤلاء الشركاء التقنيين والماليين. وسيكون من الأجدى، في البداية، إعداد مخطط بلوغ أهداف التنمية المستدامة، على مستوى جميع البلدان، انطلاقا من مرحلة مرجعية محددة (2015) وتقييم الاحتياجات إلى حدود 2035.

وسيتم حشد الموارد المالية الداخلية والخارجية عبر استراتيجيات مستهدفة تساعد على تثمين مزايا المنطقة دون الإقليمية وتسليط الضوء على الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية وعلى الحكامة الجيدة.

لا شك وأنه ينبغي التطرق بكل صرامة لهذه المواضيع الحساسة بطبيعتها، لكن مع مراعاة أية حزازات ثقافية أو دينية يمكن أن تترتب عنها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمسائل الأمنية والنزاعات الجماعية أو العرقية.

ويُعد بناء القدرات عنصرا حاسما إضافيا لإنجاح أهداف التنمية المستدامة لأنه يسمح بإشراك فعال لجميع الفاعلين خصوصا فيما يتعلق بالمواضيع والرهانات الحديثة نسبيا، مثل الاقتصاد الأخضر. وينبغي تفسير مساهمة النتائج المحصل عليها من حيث الاستدامة الاقتصادية والبيئية وتوفير فرص الشغل واستيعابها من لدن جميع فئات الفاعلين.

وأخيرا، من الضروري إعداد الأطر السياسية والمؤسسية والتنظيمية التي تساعد على تحقيق جيد لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي التفكير في هذه الأطر على المستوى المحلي والوطني ودون الإقليمي. بالفعل، إذا أنجز هذا الإجراء على أكمل وجه فسيسمح بالاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي. وسيكون دور وكالات الأمم المتحدة، لاسيما تلك الموجودة في هذه المنطقة دون الإقليمية، جوهريا في إنجاح هذه العملية الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

خامسا - قائمة المراجع

1. Analyse des implications des recommandations de la Conférence des Nations Unies sur le développement durable (RIO+20) pour l'Afrique du Nord. CEA-AN, 2012.
2. The Rio+20 outcome document, juin 2012.
3. Note de la Conférence des Nations Unies sur le Développement Durable. Juin 2012. Pour l'année 2011
4. Intégration régionale et développement du commerce intra-régional en Afrique du Nord : Quel potentiel de commerce. CEA 2013.
5. Rapport Economique sur l'Afrique, 2013. CEA et UA.
6. Rapport sur les tendances de l'emploi dans le monde. OIT, 2012
7. PNUD, Rapport sur le Développement Humain Durable, 2012
8. PNUE, 2013. Les pertes de biodiversité dans les liée à l'expansion des terres cultivées dans les pays tropicaux
9. Les émissions moyennes de CO₂ pour la sous-région, calculées sur les 30 dernières années, sont d'environ 2,1 tonnes métriques/habitant. Elles sont très différenciées selon les pays et varient d'un maximum de 8 TM/hbt pour la Libye à 0,2 TM/hbt pour le Soudan
10. Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord. CEA-AN, 2012
11. Evaluations Intégrées d'Ecosystèmes humides productifs en Mauritanie. APE, PNUD-PNUE, 2010.
12. Adaptation au changement climatique et résilience aux désastres naturels dans les villes côtières d'Afrique du Nord. Banque Mondiale, 2011
13. FAO, 2012. L'état de l'insécurité alimentaire dans le monde.
14. Rapport final des consultations post 2015 au Maroc. Nations Unies, 2013.
15. Sudan views. Contribution to post 2015 global development Agenda. United Nations, 2013.
16. Egypt Post-2015 National Consultations. United Nations, 2013.
17. Perspectives de l'économie mondiale. FMI, avril 2013.

18. Rapport national sur le développement durable en Mauritanie. Préparation du sommet de Rio+20, 2012.
19. Rapport national sur le développement durable au Maroc. Préparation du sommet de Rio+20, 2012
20. Note d'engagement Pays, 2009. Jamahiriya Arabe Libyenne. BAD.
21. Rapport national de préparation de la conférence des Nations Unies – Pour la Tunisie, 2011.
22. Rapport national sur le développement durable en Algérie. Préparation de Rio, sommet de Rio+20, 2012.
23. UNDP, 2010. Country Program Document (2011-é014) for Libyan Arab Jamahiriya.
24. UNDP, 2013. Human Development Report 2013. Explanatory note on 2013 HDR composite indices
25. MDG Fund, 2010. Egypt Improvement plan on Climate Change risk management.
26. Plan d'action 2011-2020 pour la vision stratégique agricole maghrébine 2030.